annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

MAJ
مجالات
LAT

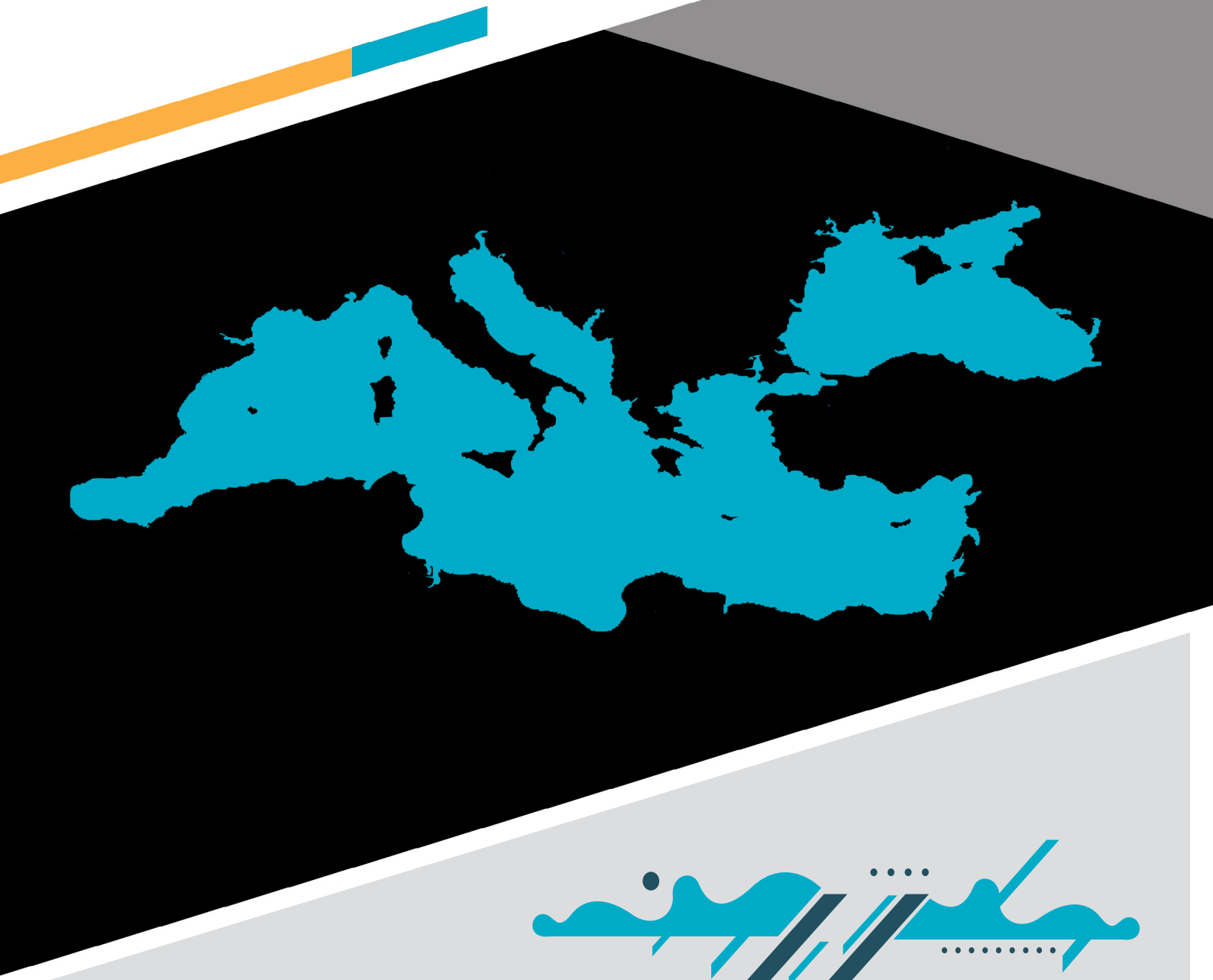

أبحاث مبادرة «مجالات»

المحور: التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

أبحاث مبادرة «مجالات»

المحور: التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

د. محمد السعيد السعدي

خبير اقتصادي ووزير سابق

المقدّمة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أيّ مدى تختلف «الشراكة المتجدّدة مع بلدان الجوار الجنوبي» التي اقترحها الاتّحاد الأوروبي على بلدان جنوب البحر المتوسّط في شباط/فبراير 2021 عن النموذج النيوليبرالي الذي اتّصفت به العلاقات الأوروبية-المتوسّطية منذ إطلاق الشراكة الأورو-متوسّطية المعروفة أيضًا باسم «عملية برشلونة»، في عام 1995؟ ويُرفَق هذا السؤال بسؤال آخر ضمنيّ عن نهج «المزيد من أجل المزيد» (المزيد من التكامل التجاري، المزيد من التعاون) لمعرفة ما إذا كان لا يزال ممكنًا في ظلّ الشروط الجديدة المفروضة على بلدان جنوب البحر المتوسّط بعد الربيع العربي والأزمة الصحّية التي خلّفها مرض فيروس كورونا (كوفيد19-)؟ ما العناصر البديلة التي يمكننا اقتراحها في هذا الصدد، في المجالات التالية: التنمية الاقتصادية، والأزمة المتعدّدة الأبعاد المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد19-)، واتّفاقات التجارة الحرّة/اتّفاقات التجارة الحرّة الشاملة والعميقة؟

ارتكزنا لمعالجة هذه المسألة على بحثٍ وثائقيّ وتحليليّ استندَ إلى الوثائق الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي والمنشورات الأكاديمية والعلمية التي تتناول العلاقات الأوروبية-المتوسّطية. يستشهد البحث بالأوضاع في بعض بلدان جنوب البحر المتوسّط. ولكنْ للأسف، حالت قيود الوقت وظروف الأزمة الصحّية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) دون إجراء مقابلات مع أشخاص من ذوي الخبرة في هذا المجال.

نستهلّ الورقة البحثية بلمحة تاريخية عن تطوُّر العلاقات بين بلدان جنوب البحر المتوسّط والاتّحاد الأوروبي، يليها في القسم الثاني تقييمٌ للسياسات التجارية والاستثمارية التي يعتمدها الاتّحاد الأوروبي حيال بلدان جنوب البحر المتوسّط، قبل التركيز في القسم الثالث على خطّة منطقة المتوسّط وقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لشعوب بلدان جنوب البحر المتوسّط. وسنُخصِّص القسم الرابع لدراسة تأثير أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) على بلدان جنوب البحر المتوسّط والدور الذي يلعبه الاتّحاد الأوروبي في الحدّ من آثارها السلبية. أمّا في القسم الخامس فسنُحلّل المخاطر المترافقة مع مشروع اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة الذي اقترحه الاتّحاد الأوروبي على بلدان جنوب البحر المتوسّط. وفي الختام، سنُقدِّم توصيات لبناء علاقات بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط ترتكز على أُسُس التضامن والشراكة الحقيقية في مجال التجارة والاستثمار.

1. لمحة تاريخية عن العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط.

بعد الاستقلال، سعت البلدان المُؤسِّسة للجماعة الأوروبية إلى تعزيز علاقاتها مع مستعمراتها السابقة في جنوب البحر المتوسّط من خلال شملها في نهج أُريد به أن يخدم مصالح أوروبا و«قِيَمها» (ولا سيّما «اقتصاد السوق» والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان). ومنذ سبعينيات القرن الماضي، اتُّخِذَت ثلاث مبادرات كبرى في هذا السياق، وهي «السياسة العامّة لمنطقة البحر المتوسّط 1972-1992» (PMG)، و«الشراكة الأورو-متوسّطية» (1995-2003)، وسياسة الجوار الأوروبية (2004-2020).

1.1 السياسة العامّة لمنطقة البحر المتوسّط

تهدف السياسة العامّة لمنطقة البحر المتوسّط إلى إضفاء طابع عام متجانس على علاقات الجماعة الأوروبية مع بلدان الجوار الجنوبي والشرقي للبحر المتوسّط من أجل «إضفاء الطابع الأوروبي» على الأفضليات الجمركية التي يمنحها عدد من الدول الأعضاء في الإطار الاستعماري. أدّت السياسة العامّة لمنطقة البحر المتوسّط إلى توقيع اتّفاقات تعاون متعدّدة ضمنت الوصول الحرّ إلى سوق المنتجات الصناعية الخاصّة بالجماعة وإلى المعاملة التفضيلية، وإنّما المحدودة، للمنتجات الزراعية، والبروتوكولات المالية. وتبعتها «سياسة متوسّطية متجدّدة» بعد سقوط جدار برلين، هدفت إلى ترسيخ العلاقات القائمة.

2.1 الشراكة الأورو-متوسّطية

في أعقاب التحوُّلات الاستراتيجية التي شهدتها أوروبا في أوائل تسعينيات القرن الماضي (سقوط جدار برلين، وتوسيع الاتّحاد الأوروبي، ومخاطر الهجرة وبروز الأصولية الدينية، واتّفاقات السلام في الشرق الأوسط بعد اتّفاقات مدريد في عام 1993، والمنافسة الجغرافية الاقتصادية بين أقطاب ثالوث الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي واليابان)، اقترحَ الاتّحاد الأوروبي على «محيطه» في الجنوب إبرام شراكة من شأنها تحويل منطقة البحر المتوسّط إلى «منطقة سلام واستقرار وازدهار» من خلال دعم التحوُّل الاقتصادي وإقامة حوار سياسي وتعاون اجتماعي وثقافي»[1]. هدفت عملية برشلونة إلى اعتماد نهج أقاليمي، ولكنَّها انطوت على إبرام اتّفاقات شراكة نتجت عن مفاوضات ثنائية بين الاتّحاد الأوروبي من جهة وبلدان البحر المتوسّط من جهة أخرى. وفي حين غطّت الشراكة الأورو-متوسّطية ثلاثة مجالات (سياسية واقتصادية وثقافية)، شكّلَ على ما يبدو المحور الاقتصادي الذي هدفَ إلى إنشاء منطقة تجارة حرّة أورو-متوسّطية بحلول عام 2010، عمودَها الفقري.

3.1 سياسة الجوار الأوروبية.

في البداية، هدفَت الشراكة الأورو-متوسّطية إلى الترويج لـ«منطقة سلام واستقرار» تقوم على أساس الأمن التعاوني والشامل وتحترم حقوق الإنسان. غير أنَّ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 والنتائج المتواضعة التي حقّقتها الشراكة بالنسبة لبلدان جنوب البحر المتوسّط وبطء التنفيذ بسبب الإدارة الأوروبية البيروقراطية الصعبة والدقيقة، ساهمت في إعادة تركيز المصالح الأوروبية على مكافحة الإرهاب وعلى الهجرة أيضًا. تندرج سياسة الجوار الأوروبية في إطار «استراتيجية الأمن الأوروبية» لعام 2003 التي تضعها ضمن الأولويات الاستراتيجية للاتّحاد الأوروبي، بالإضافة إلى معاهدة لشبونة لعام 2009 التي تنصّ في المادّة 8، وتحديدًا في الفقرة 3 على أنَّ «الاتّحاد يُقيم علاقات خاصّة مع بلدان الجوار بهدف إنشاء منطقة ازدهار وحُسن جوار ترتكز على قِيَم الاتّحاد وتتميّز بعلاقات وثيقة وسلمية قائمة على التعاون».

ونتيجةً لذلك، تتراجع أهمية الاعتبارات المتعلّقة بالإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية، ولا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار تحفُّظ الاتّحاد الأوروبي على استخدام نفوذه والاشتراطات للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية التي يُفترَض بها أن تضمن استقرار جوار أوروبا الجنوبي.

تمسَّكَ الاتّحاد بأربع أولويات:

- **دعم المجتمع المدني** عن طريق برنامج تمكين المجتمع المدني

- **دعم الإصلاحات الديمقراطية**: بعثات مراقبة الانتخابات، والمؤسّسة الأوروبية من أجل الديمقراطية

- **التكامل الاقتصادي**: التفاوض على اتّفاقات التجارة الحرّة الشاملة والعميقة مع البلدان المنخرطة في عمليات الإصلاح الديمقراطي

- **مسألة الهجرة**: فتح حوارات حول الهجرة والتنقُّل والأمن بهدف إقامة الشراكات

تعتمد طريقة التنفيذ الرئيسية على **مبدأ «تقديم المزيد من أجل الحصول على المزيد»** الذي تحظى بموجبه البلدان التي تُضاعِف جهودها لتحقيق الإصلاحات الفعّالة والسريعة بدعمٍ إضافي من الاتّحاد الأوروبي. وتهدف هذه الاشتراطات إلى تحفيز بلدان جنوب البحر المتوسّط على إحراز التقدُّم في الإصلاحات الديمقراطية.

4.1 الشراكة المتجدّدة مع منطقة الجوار الجنوبي

«خطّة جديدة لمنطقة المتوسّط»[2]، هو العنوان الفرعي لهذه المبادرة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشراكة الأورو-متوسّطية من أجل مواجهة التحدّيات الجديدة التي تعترض بلدان جنوب البحر المتوسّط وتشمل الحوكمة والمناخ والبيئة والأمن، فضلًا عن المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية (ولا سيّما النموّ الاقتصادي المنخفض الذي لا يتماشى مع النموّ السكّاني). واقترحَ الاتّحاد الأوروبي لهذه الغاية برنامجًا يرمي إلى تحقيق «تعافٍ أخضر، رقمي، مَرِن وعادل، مُسترشِدًا بخطّة التنمية المستدامة لعام 2030، واتّفاقية باريس والصفقة الخضراء الأوروبية»[3].

يتمحور البرنامج المُقترَح حول العناصر الرئيسية التالية:

- ستُساهَم «الخطّة الاقتصادية والاستثمارية للجوار الجنوبي» في دفع عجلة الانتعاش الاجتماعي-الاقتصادي على المدى الطويل في المنطقة.

- مكافحة تغيُّر المناخ، والحدّ من الانبعاثات الضارّة، واستغلال الموارد بطريقة مستدامة، وتسريع التحوُّل في مجال الطاقة والتحوُّل البيئي.

- التزام متجدّد بسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، والمساواة، والديمقراطية، والحكم الرشيد.

- مضافرة الجهود لمواجهة تحدّيات النزوح القسري والهجرة غير الشرعية، وتسخير حسنات الهجرة الشرعية بشكل فعّال، عن طريق الشراكات العالمية.

- أمّا في ما يخصّ مجالات العمل التي من المرتقب اتّخاذ إجراءات ملموسة بشأنها، فهي تتعلّق بما يلي:

- التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون

- تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام التحوُّل الرقمي

- السلام والأمن

- الهجرة والتنقُّل

- التحوُّل الأخضر: مواجهة آثار تغيُّر المناخ والطاقة والبيئة

سنعود في القسم الثالث لنتناول البعد الاقتصادي لهذه «الشراكة المتجدّدة». لا بدّ من الإشارة أوّلًا إلى أنَّ الممثّل السامي للسياسة الخارجية للاتّحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، لم يتردّد في الاعتراف بفشل، لا بل بإخفاق، المبادرات المختلفة التي أطلقها الاتّحاد الأوروبي حيال الجوار الجنوبي في منطقة البحر المتوسّط، مُعلِنًا أنَّ الوضع في هذه المنطقة «قد يبدو اليوم أسوأ ممّا كانَ عليه في عام 1995 أو 2011» (مدوّنة الممثّل السامي، انطلاقة جديدة لمنطقة البحر المتوسّط، 2/3/2021)، ولكنَّ النهج العام الذي تقوم

عليه «الشراكة المتجدّدة مع الجوار الجنوبي» ما زال يندرج ضمن النموذج النيوليبرالي نفسه على هامش الاعتبارات المتعلّقة بـ«التنمية البشرية» التي تقتصر على صحّة الشباب وتمكينهم. ومن ناحية أخرى، تمّ التوسُّع في قضايا النزاعات والأمن والهجرة.

في ختام القسم الأوَّل، يتّضح أنَّ الجماعة الأوروبية سعت دائمًا، عن طريق المبادرات الثلاث الواردة أعلاه، إلى تأكيد هيمنتها على «محيطها» في جنوب البحر المتوسّط، من دون أن تنجح في تحقيق السلام والأمن والازدهار المشترك، كما وعدت بلدان جنوب البحر المتوسّط.

تُثبِت الاضطرابات التي أعقبت الربيع العربي أنَّ منطقة جنوب البحر المتوسّط ما زالت غير مستقرّة، ولا يبدو أنَّ التدخّل الأوروبي على مدى أربعين عامًا قد ساهمَ في جعلِها «منطقة استقرار وازدهار مشترك». ستُقدِّم الأقسام المتبقّية من هذه الورقة البحثية قراءةً نقدية للمبادرة الأخيرة التي تحمل عنوان «الشراكة المتجدّدة».

2. قراءة تقييمية نقدية للسياسات التجارية والاستثمارية: الوعود التي نكثت بها الشراكة الأورو-متوسّطية وسياسة الجوار الأوروبية.

المنطق الاقتصادي القائل إنَّ تحرير التجارة يؤدّي إلى التنمية الاقتصادية ونشر القِيَم الليبرالية (ولا سيّما الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان) لم يفِ بوعوده. لقد شهدنا في الواقع تهميشًا أكبر لبلدان جنوب البحر المتوسّط اقترنَ مع تفاقم ظاهرة «التنمية الوضيعة» (lumpen-développement).

1.2 المنطق العام

شكّلَ منطق التجارة الحرّة كوسيلة للتنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الاستثمار الخاصّ (ولا سيّما الأجنبي، أي الأوروبي) أساس الشراكة الأوروبية المتوسّطية قبل توسيع نطاقه في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

في إطار الشراكة الأورو-متوسّطية، من المُفترَض - أن تسعى التجارة الحرّة إلى تكرار التجربة «الناجحة» لدمج بلدان مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال في الجماعة الأوروبية. وهذا ما أكّده فنسان كوبان عندما قال[4]: «شجّعَ تعرُّض النسيج الصناعي المحلّي لاختبار المنافسة الأجنبية (الأوروبية في هذه الحالة) على إعادة تنظيم القطاع وتحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة في هذه البلدان». ومن المتوقّع أن تؤدّي العملية نفسها إلى تحفيز العرض في القطاعات الإنتاجية في اقتصادات بلدان جنوب البحر المتوسّط من خلال إخضاعها لمنافسة دولية متزايدة في إطار إنشاء منطقة تجارة حرّة أورو-متوسّطية بحلول عام 2010. وعلى المدى الطويل، من المتوقّع أن تؤدّي هذه العملية إلى زوال صناعات بدائل الواردات غير التنافسية وإعادة تخصيص الموارد لقطاعات التصدير التي تتمتّع فيها بلدان جنوب البحر المتوسّط بامتياز نسبي. وعلى نحو مماثل، يجب أن تُشجِّع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والنيوليبرالية، ومن بينها تحسين مناخ الأعمال، وصول (الاستثمارات الأجنبية المباشرة..» (المرجع نفسه

- في ما يتعلّق بسياسة الجوار الأوروبية، يرتكز في المقام الأوّل تعزيز الإدماج في السوق الموحّدة على الإصلاحات المؤسّسية وليس التجارة، وذلك بفضل التقارب التنظيمي (أي اعتماد تشريعات الاتّحاد الأوروبي). على سبيل المثال، يهدف الوضع المتقدّم الذي منحه الاتّحاد الأوروبي للمغرب، على المدى الطويل، إلى إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة بين الاتّحاد الأوروبي والمغرب، تتميّز بتكامل واسع النطاق بين الاقتصاد المغربي واقتصاد الاتّحاد الأوروبي وتستند إلى المعايير التي ترعى المنطقة الاقتصادية الأوروبية. يتضمّن هذا الهدف تنفيذ إجراءات مشتركة في أربعة مجالات تكميلية هي: (أ) التقارب بين الإطار التشريعي المغربي وتشريعات الاتّحاد الأوروبي (اعتمد المغرب مثلًا في العقد الماضي قوانين مستوحاة من النصوص التشريعية الأوروبية على غرار قانون المنافسة وقانون الملكية الصناعية)، و(ب) إبرام اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة، و(ج) التعاون الاقتصادي والاجتماعي، و(د) انضمام المغرب إلى الشبكات عبر الأوروبية والتعاون القطاعي.

ينبغي أن تتبلور الفوائد المتوقّعة من هذه الإصلاحات من خلال تحسين قدرة الشركات التنافسية، وضمان جودة المنتجات وسلامتها، وبالتالي تعزيز حماية المستهلكين المغاربة الذين سيستفيدون مباشرةً من هذا التقارب مع المعايير الأوروبية. ومن المتوقّع أن يؤدّي اعتماد الأنظمة والقوانين الجديدة وهيئات الرقابة إلى جذب المستثمرين الأجانب. «سيجري تسهيل التصدير إلى الاتّحاد الأوروبي الذي يُعدّ سوقًا مُحتمَلة من 500 مليون مستهلك، وتعزيز الاندماج في السوق الداخلية الأوروبية، لأنَّ المنتجات المصنّعة أو المنتجة محليًّا في المغرب ستتمكّن من مغادرة الأراضي المغربية مع علامات ومعايير الجودة التي حالَ غيابها لغاية الآن دون إمكانية تصديرها»[5].

2.2 الوعود التي نكثت بها الشراكة الأورو-متوسّطية.

1.2.2 الفروقات في مستويات المعيشة ووهم اللحاق بالركب

خلافًا لطموحات الاتّحاد الأوروبي بتعزيز «الازدهار المشترك» مع بلدان جنوب البحر المتوسّط من خلال تقارب مستويات المعيشة، شهدنا ركودًا في عملية التقارب الموعودة. وفي حين فاق نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في تعادل القوّة الشرائية لدى الأوروبيين نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان المتوسّطية الشريكة السبعة (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وفلسطين) في عام 1995 بـ 8.3 مرّات، بقي مرتفعًا في عام 2017 وبلغ 3.1 (مراجعة الرسم البياني 1).

على نحو مماثل، بلغت الفروقات في معدّل النموّ السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي نسبة عالية جدًا بين أوروبا وآسيا الوسطى من جهة (3.20%) والبلدان المتوسّطية الشريكة السبعة من جهة أخرى (1.83%) في خلال الفترة الممتدّة بين عامَيْ 1995 و2017.

الرسم البياني 1: مقارنة الفجوة النسبية* في نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في تعادل القوّة الشرائية بين البلدان النامية والناشئة والاتّحاد الأوروبي في عامَيْ 1995 و2017

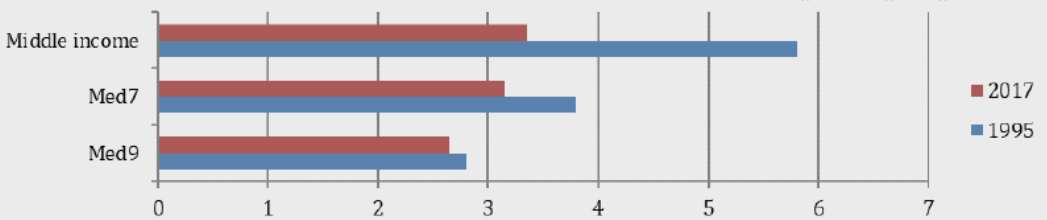

المصدر: أوجييه ب، وتساكاس ك، ومولي س، ومقدّم، وفنتوراج، القطاع الخاصّ في بلدان البحر المتوسّط، الاختلالات والفُرَص الرئيسية في ريادة الأعمال الاجتماعية (*Le Secteur Privé dans les Pays Méditerranéens, principaux dysfonctionnements et opportunités de l'entrepreneuriat social*)، المنتدى الأورو-متوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (*Femise*)، تقرير عام 2019.

الجدول 1: متوسّط معدّل النموّ السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في تعادل القوّة الشرائية بين عامَيْ 1995 و2017

بحسب البلد		بحسب المنطقة	
الجزائر	1,86	ميد 9	1,99
مصر	2,41	ميد 7	1,83
إسرائيل	1,63	شرق آسيا والمحيط الهادئ	6,78
الأردن	1,02	أوروبا وآسيا الوسطى	3,20
لبنان	0,58	أميركا اللاتينية والكاريبي	1,33
المغرب	2,59	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1,89
تونس	2,63	البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا	4,42
تركيا	3,41	البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا	3,75
فلسطين	1,66	البلدان ذات الدخل المتوسط	4,04

المصدر: مؤشر التنمية العالمية 2018، البنك الدولي. أجرى كتّاب البحث الحسابات ذات الصلة. مجموعة ميد9 : الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وتونس وتركيا وفلسطين, مجموعة ميد7 : الدول نفسها كما مجموعة ميد9- باستثناء إسرائيل وتركيا

2.2.2 التكامل التجاري مع الجوار والانفصال الحاصل

على عكس ما كان متوقّعًا، لم تُعزِّز اتّفاقات التجارة الحرّة التكامل التجاري بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط. في الواقع، تفقد هذه البلدان شيئًا فشيئًا من الحيّز المُخصَّص لها في التجارة خارج الاتّحاد الأوروبي. وبالاستناد إلى معطيات الجدول 2، يتبيّن مثلًا أنّ حصّة بلدان جنوب البحر المتوسّط الستّة (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس) في السوق من الواردات من خارج الاتّحاد الأوروبي انخفضت من 3.36% في عام 2008 إلى 2.7% في عام 2018. وإذا استثنينا الجزائر التي تعتمد تجارتها الخارجية بدرجة كبيرة على تقلّبات أسعار النفط في السوق العالمية، تصبح هذه الحصّة في السوق هامشية وراكدة (1.6% في عام 2008 و1.7% في عام 2018). تنطبق الملاحظة نفسها على حصّة واردات بلدان جنوب البحر المتوسّط الستّة من الاتّحاد الأوروبي التي انخفضت من 3.98% في عام 2008 إلى 3.91% في عام 2018 (وارتفعت من 2.91% في عام 2008 إلى 3% في عام 2018 من دون الجزائر).

3.2.2 تفاقم عدم التكافؤ في التجارة وضعف التخصّص في التكنولوجيا

يُظهر الرسم 2 تدهورًا ملحوظًا في الميزان التجاري للبلدان المتوسّطية لصالح الاتّحاد الأوروبي منذ إطلاق الشراكة الأورو-متوسّطية في عام 1995 وحتّى عام 2017، ولا سيّما في بلدان جنوب البحر المتوسّط، أي لبنان ومصر والمغرب والأردن والجزائر (وحدها تونس تمكّنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري). يُعزى تدهور الميزان التجاري إلى عوامل متعدّدة، ولا سيّما انخفاض القدرة التنافسية الدولية لبلدان جنوب البحر المتوسّط المتضرّرة أيضًا من «الاستثناء الزراعي»، فضلًا عن التخصّص في منتجات ذات محتوى تكنولوجي منخفض. في ما يتعلّق بالجانب الأخير، تُلاحِظ أنّ حصّة المنتجات ذات التقنية العالية من الصادرات لا تتجاوز 4% وأنّ حصّة المنتجات ذات التقنية المتوسّطة تبلغ 18%، على الرغم من التحسُّن المُسجَّل في حالتَيْ تونس والمغرب (ازدادت حصّتاهما من المنتجات ذات التقنية العالية من 3% و0% في عام 1995 إلى 13% و5% في عام 2017 على التوالي).

أخيرًا، لا بدّ من التشديد على أنّ تدهور الميزان التجاري يعكس عدم التكافؤ الذي تتّسم به التجارة بين بلدان جنوب البحر المتوسّط والاتّحاد الأوروبي، والذي يؤدّي إلى تحويل الفائض المالي لصالح هذا الأخير.

الجدول 2: قيمة التجارة الدولية من البضائع مع بلدان جنوب البحر المتوسّط في إطار سياسة الجوار الأوروبية، اقتصادات الاتّحاد الأوروبي ببلدانه السبعة والعشرين

	واردات الدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي من الشريك التجاري		صادرات الدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي إلى الشريك التجاري		الميزان التجاري بين الدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي والشريك التجاري	
	2008	2018	2008	2018	2008	2018
الجزائر	27202	18435	15074	18510	-12128	75
مصر	7491	7640	11653	18000	4162	10360
إسرائيل	10009	12406	12572	19413	2563	7007
الأردن	276	273	2698	3293	2423	3019
لبنان	296	477	3615	6836	3319	6359
ليبيا	34197	16117	5511	4372	-28626	-11745
المغرب	7986	15366	13859	22476	5873	7110
فلسطين	6	14	57	235	52	221
تونس	9036	9963	9651	11445	615	1482

ملاحظة: الأرقام الواردة أعلاه هي تلك التي صرّحت عنها دول الاتّحاد الأوروبي
المصدر: يوروستات (رمز البيانات على الإنترنت: DS-018995)

الرسم البياني 2. ميزان التجارة بين البلدان المتوسّطية والاتّحاد الأوروبي في عامَيْ 1995 و2017

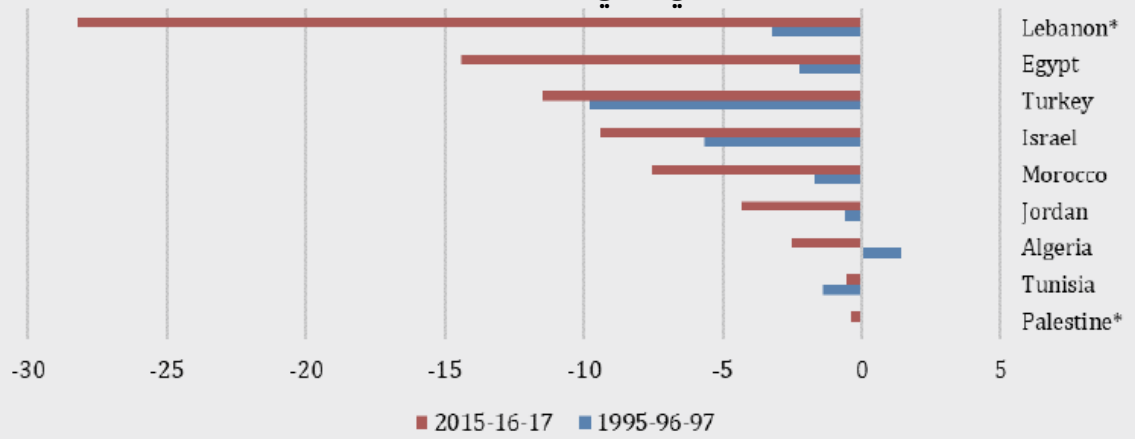

المصدر: من أوجييه ب، وتساكاس ك، ومقدّم، ومولي س، وفنتورا ج، المرجع المذكور 2019

4.2.2 التضحية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

. بطالة مستمرّة

تُشكّل معدّلات البطالة المرتفعة في بلدان جنوب البحر المتوسّط والعالم العربي بشكل عام، مصدر قلق، ولا سيّما البطالة في صفوف النساء والشباب وحاملي الشهادات. في المتوسّط، يبلغ هذا المعدّل 12.4% ويتجاوز بأشواط المعدّلات المُسجّلة في المناطق الجنوبية الأخرى (4.1% و8.3%) في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ[6]. ويخفي متوسّط معدّل البطالة تفاوتات كبيرة بين النوعَيْن الاجتماعيَّيْن، إذ يفوق معدّل البطالة لدى النساء معدّل البطالة لدى إجمالي القوى العاملة (الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3. معدّل البطالة الإجمالي مُصنَّف بحسب النوع الاجتماعي في البلدان المتوسّطية الشريكة في عام 2017 (تقديرات منظّمة العمل الدولية)

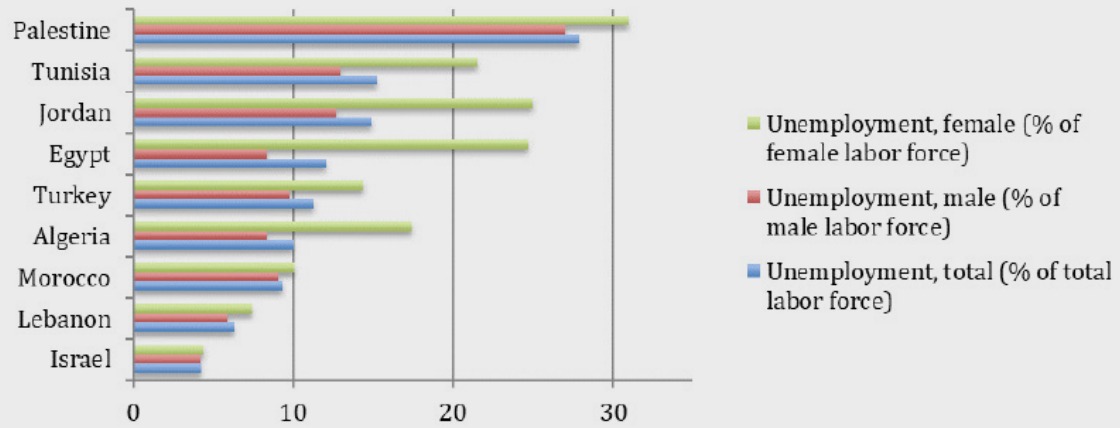

المصدر: مؤشر التنمية العالمية لعام 2018، البنك الدولي

في ما يتعلّق بالبطالة لدى الشباب، يَصِل متوسّط معدّل البطالة إلى 27%، أي إلى نسبة تفوق بأشواط المعدّلات المُسجّلة في بلدان الجنوب الأخرى (11% في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ و18.5% في بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أوجييه ب. وآخرون)). ويَصِل متوسّط معدّل البطالة في صفوف الخرّيجين إلى مستويات مقلقة ويبلغ 29% (يمثّل أكثر من ضعف معدّل البطالة الإجمالي)، ويُشكّل قنبلة موقوتة حقيقية في البلدان المتوسّطية الشريكة (المرجع نفسه).

• ضعف الاقتصاد وطابعه غير المنظّم

تُعتبر مستويات الفقر المدقع منخفضة في بلدان جنوب البحر المتوسّط، بخلاف مستويات الضعف. يُشير مصطلح "الضعف" إلى نسبة الأفراد الذين يعيشون على عتبة خطّ الفقر ويمكنهم الوقوع في براثن الفقر عند حصول أيّ صدمة. يُقاس مؤشّر الضعف بنسبة عدد السكّان الذين يعيشون تحت عتبة 5.5 دولار إلى عدد السكّان الذين يعيشون تحت عتبة 3.2 دولار، وقد ارتفع هذا المؤشّر في جميع بلدان جنوب البحر المتوسّط (الرسم البياني 4). وأفاد باحثو المنتدى الأورو-متوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية ("فيميز") أنّه «بالمقارنة مع البلدان الناشئة الأخرى، ارتفعت قابلية الوقوع في براثن الفقر في البلدان المتوسّطية أكثر من غيرها»[7] (أوجييه ب. وآخرون، المرجع المذكور).

يندرج تفاقم ضعف السكّان ضمن إطار عملية واسعة النطاق لإضفاء طابع غير نظامي على اقتصادات بلدان جنوب البحر المتوسّط. وعُرف بالتالي العمل غير المهيكل في بلدان جنوب البحر المتوسّط منحًى تصاعديًا منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، فازدادت نسبته من 39.6% في فترة 1975/1979 إلى 53% في فترة 2005/2010. وبلغت هذه النسبة 78.5% في المغرب و51.2% في مصر في خلال فترة 2005-2010 و51.8% في لبنان (في فترة 2000-2004).[8]

تُظهر بيانات حديثة من البنك الدولي[9] أنّ حجم الاقتصاد غير المنظّم الذي يُقاس عن طريق الإنتاج في هذا القطاع لم يتغيّر كثيرًا في بلدان جنوب البحر المتوسّط بين فترتَيْ 1990-1999 و2010-2018، باستثناء مصر التي سجّلت انخفاضًا في «الإنتاج غير النظامي» (الرسم البياني المدرّج 1).

الرسم البياني 4. مؤشّر قابلية الوقوع في براثن الفقر في السنة الأولى والأخيرة المتوفّرة

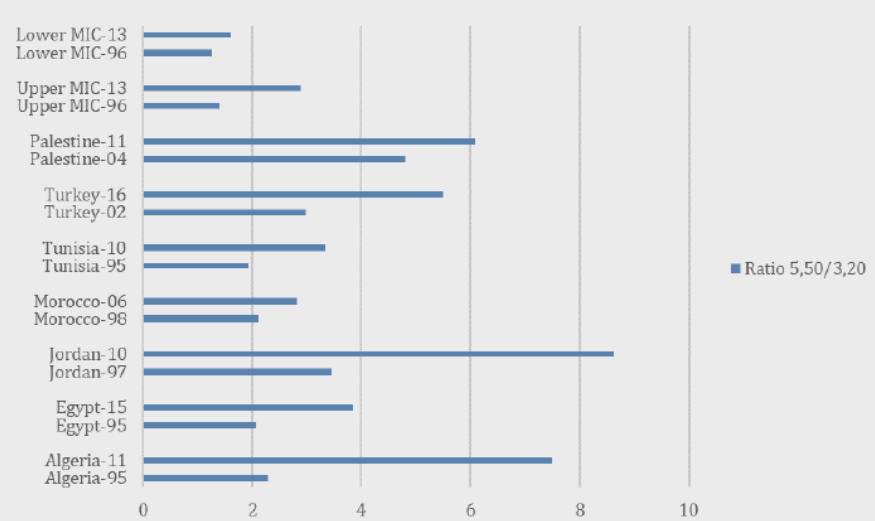

المصدر: من أوجييه ب. وآخرين، المنتدى الأورو-متوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية ("فيميز")، 2019

الرسم البياني المدرّج 1: إنتاج الاقتصاد غير النظامي في بعض البلدان

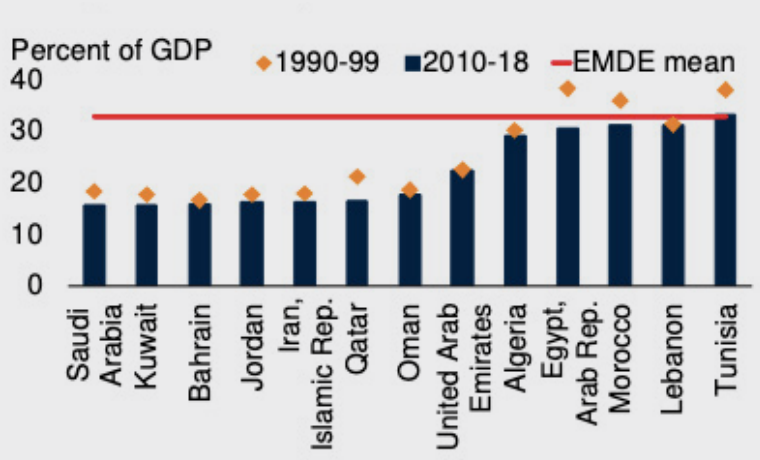

المصدر: فرنسيسكا أونسورج وشو يو (محرّرتان). التأثير السلبي الطويل الأمد للطابع غير النظامي: التحدّيات والسياسات (*The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies*)، البنك الدولي، 2021.

***EMDE: الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية**

صحيحٌ أنَّ انتشار الاقتصاد غير النظامي قد يُعزى إلى عوامل متعدّدة (ولا سيّما الأنظمة المعقّدة والدقيقة، والنموّ السكّاني، والرغبة في التهرّب من الضرائب، إلخ.)، ولكنَّ السياسات النيوليبرالية التي طبّقتها بلدان جنوب البحر المتوسّط منذ ثمانينيات القرن الماضي قد ساهمت بدرجة كبيرة في ذلك. في الواقع، شكّلَ تراجع فُرَص العمل في القطاع العام نتيجة تدابير التكيّف الهيكلي وعدم قدرة القطاع الخاصّ على تولّي زمام الأمور، وتدمير صناعات بدائل الواردات، والإدماج في سلاسل القيمة العالمية بحثًا عن اليد العاملة الرخيصة والهشّة، عوامل ساهمت في تطوير «التنمية الوضيعة» (وتعني تحقيق نموّ اقتصادي متواضع يرتبط بإضفاء الطابع غير الرسمي وغير المستقرّ على قطاعات كبيرة في المجتمع) في بلدان جنوب البحر المتوسّط (السعدي م. س، السياسات النيوليبرالية والعمل غير المهيكل في المنطقة العربية، شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2016).

3.2 حدود التجارة الحرّة كوسيلة للتنمية.

تتعدَّد الأسباب التي تُفسِّر لمَ لا تُساهَم التجارة الحرّة في تعزيز التنمية. ويُعزى السبب الأوّل إلى التاريخ الاقتصادي الذي يُظهِر أنَّ «هذا الأمر هو أسطورة لا أساسَ لها من الصحّة، إذ بنت بلدان التجارة الحرّة، وفي طليعتها الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، قوّتها على قاعدة السياسة الحمائية التي تعود فتُشيطنها لاحقًا».[10] ونتيجةً لذلك، «يُحكَم بالفشل على اتّفاقات التجارة الحرّة التي تشمل بلدانًا تختلف مستويات إنتاجيتها بدرجة كبيرة، لأنَّ البلدان الفقيرة ستُدرِك أنَّ التنمية لن تأتي بثمارها»[11]. ويواصل الاتّحاد الأوروبي لغاية اليوم حماية زراعته من خلال «السياسة الزراعية المشتركة» الشهيرة، ويشدّد على الوظائف المتعدّدة التي يضطلع بها هذا القطاع، أي حماية البيئة والحفاظ على المناظر الطبيعية والعمالة الريفية، بالإضافة إلى إنتاج الأغذية والألياف. ومع ذلك، نُلاحِظ أنَّ «إنتاج المواد الأوّلية في ظروف السوق (أو في ظروف شبيهة لها) لم يعد يسمح للزراعة بأداء الوظائف الأخرى للزراعة بطريقة يعتبرها المواطنون مُرضية»[12].

أمّا السبب الثاني فيرتبط بفشل «الرهان على الانفتاح» الذي كانت تقوم عليه الشراكة الأورو-متوسّطية. تتعدّد العوامل الكامنة وراء هذا الفشل: أوّلًا، لا يمكن تحقيق فرضية إعادة تخصيص الموارد لأنشطة التصدير الأكثر إنتاجية بسبب «الاستثناء الزراعي» (أي عدم توسيع نطاق التجارة الحرّة ليشمل القطاع الزراعي). وتَمثّلَ عاملٌ آخر أكثر خطورة بإطلاق عملية تراجع للصناعة، سابقة لأوانها، بسبب «أثر المَقصّ»، فتقلّصت صناعات بدائل الواردات المحلّية بسبب زيادة المنافسة الأجنبية في حين فقدت الصناعات التصديرية (ولا سيّما قطاع المنسوجات والملابس) من حصصها في السوق الأوروبية لصالح المنافسين الآسيويين (الرسم البياني 5). وأدّى ذلك إلى انسحاب عدد كبير من الصناعيين من الصناعة التحويلية ليلجؤوا إلى الأنشطة الثالثة التي تُعَدّ «منيعة على الصين» (ولا سيّما قطاع العقارات، والشؤون المالية، والسياحة، والتجارة بالتجزئة، إلخ. مراجعة حالة المغرب[13]).

على صعيد آخر، لم تبصر الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي طال انتظارها النور، لأنّ الشروط الأساسية للجاذبية (الدينامية الاقتصادية، والبنية التحتية الحديثة، واليد العاملة المؤهّلة و«الرخيصة»، والنسيج الصناعي المحلّي الفعّال) لم تتحقّق بعد توقيع اتّفاق التجارة الحرّة الذي سعى إلى ربط بلدان جنوب البحر المتوسّط بالاتّحاد الأوروبي[14].

أخيرًا، لم تكفِ المساعدة المالية التي قدّمها الاتّحاد الأوروبي بموجب برامج ميدا (MEDA) للتعويض عن الخسائر الناجمة عن تحرير التجارة. وفقًا لمارتن[15]، لم تتجاوز قيمة الدعم المالي المُقدَّم لهذا الغرض مبلغ 3 يورو لكلّ فرد من السكّان في خلال الفترة الممتدّة بين عامَيْ 1995 و2006.

الرسم البياني 5: تطوُّر حصّة الصناعة التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي (%) في بلدان جنوب البحر المتوسّط

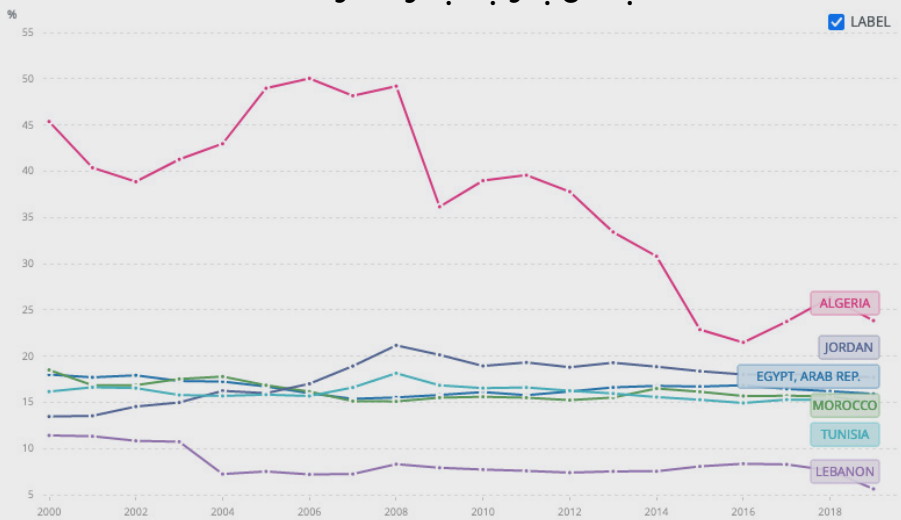

المصدر: مؤشر التنمية العالمية لعام 2021

الرسم البياني 6، مؤشّر التنمية العالمية لعام 2021

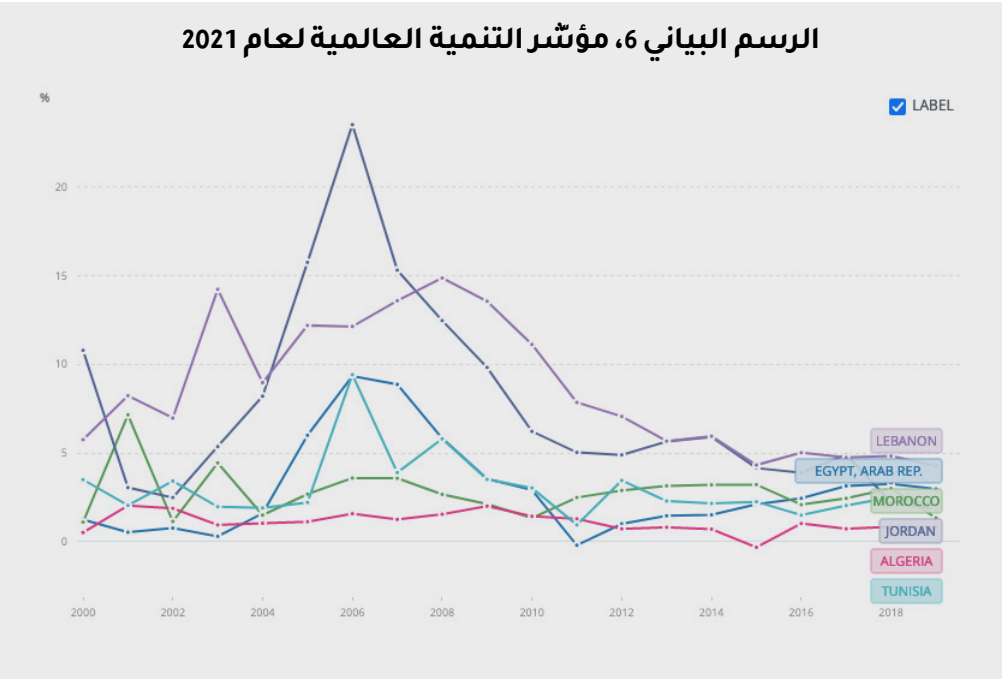

3. «الشراكة المتجدّدة» (أو الخطّة الجديدة لمنطقة المتوسّط)

سنستعرض أوّلًا البنود الرئيسية للشراكة «المتجدّدة» (أو الخطّة الجديدة لمنطقة المتوسّط) في الميدان الاقتصادي قبل قراءتها قراءةً نقدية. تقوم حجّتنا الرئيسية على أنَّ الشراكة المتجدّدة لا تتعارض بأيّ حال من الأحوال مع النموذج النيوليبرالي الذي ميّز العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط لغاية اليوم.

1.3 البنود الرئيسية للشراكة «المتجدّدة» في الميدان الاقتصادي.

1.1.3 قضايا التنمية الاقتصادية

يتناول مجال العمل رقم 2 قضايا التنمية الاقتصادية ويحمل عنوان «تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام التحوُّل الرقمي». تهدف الإجراءات المخصّصة لهذا المجال إلى «دعم الاقتصادات الدامجة والمَرِنة والمستدامة والمتّصلة».

يجب أن تبقى المرونة الاقتصادية على رأس الأولويات في إطار «التعاون مع بلدان جنوب البحر المتوسّط». في سياقٍ تطغى عليه جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، يُسلَّط الضوء على استقرار الاقتصاد الكلّي في بلدان جنوب البحر المتوسّط من خلال تزويدها بـ«هامش من الأمن الاقتصادي» لحمايتها من «الصدمات المستقبلية ومعالجة تحدّيات ميزان المدفوعات، بما في ذلك ديناميكيات الديون غير المستدامة»[16]. يجب أن يُساعِد تحسين «مناخ الأعمال» على «بناء ثقة مشغّلي القطاع الخاصّ المحلّيين والدوليين، وجذب المستثمرين وزيادة التجارة». وكشرطٍ لتقديم الدعم، يطلب الاتّحاد الأوروبي الالتزام بـ«التنفيذ المتّسق والفعّال للإصلاحات الاقتصادية والحوكمة» في هذه المجالات.

من أجل تحرير الإمكانات الاقتصادية لبلدان جنوب البحر المتوسّط، يُشدِّد الاتّحاد الأوروبي على التجارة والاستثمار من خلال «التقليل من الحواجز غير الجمركية وخفض تكاليف التجارة». يرتبط ذلك أيضًا بالاستناد إلى شبكة اتّفاقات الشراكة الحالية والمفاوضات المتعلّقة بمنطقة التجارة الحرّة العميقة والشاملة الجارية مع المغرب وتونس لتشمل مجالات «تيسير الاستثمار

والتنمية المستدامة، والاستثمار، والخدمات، عندما يكون ذلك مناسبًا»[17] (المفوّضية الأوروبية، المرجع نفسه).

من أجل تحقيق هذه الالتزامات، تُلحَظ سلسلةٌ من الإجراءات، أبرزها: - «تطوير ودعم مصفوفات إصلاح مشتركة تُركّز على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال»؛ و-«دعم المبادرات لمساعدة الشركاء في جذب واستبقاء فُرَص تنويع سلاسل القيمة في قطاعات مختارة»؛ و-«دعم التقارب التنظيمي في جميع مجالات النقل...، من خلال مشاريع النقل الأورو-متوسّطية».

يندرج تمويل هذا البرنامج ضمن «خطّة اقتصادية واستثمارية للجوار الجنوبي» يقترح الاتّحاد الأوروبي أن يُخصّص لها «ما يَصِل إلى 7 مليارات يورو في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي». يجب أن يُشكّل هذا الدعم المالي حافزًا لتعبئة «استثمارات خاصّة وعامّة تَصِل إلى 30 مليار يورو في منطقة الجوار الجنوبي».

2.1.3 بعض جوانب هذه البنود الإيجابية

لا شكَّ في أنَّ «الشراكة المتجدّدة» تتضمّن عناصر إيجابية لا يمكن لأيّ مراقب موضوعي تجاهلها. لا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى الرؤية العامّة للمسألة الاجتماعية الاقتصادية التي ينبغي ربطها بالتحوُّل الإيكولوجي والرقمي المزدوج. وتجدرُ الإشارة أيضًا إلى الاهتمام بتنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي؛ إذ يعتزم الاتّحاد الأوروبي «العمل مع المؤسّسات المالية الدولية لتطوير نهج شامل للإدماج المالي، بما في ذلك التمويل الصغير وتمويل المشاريع الاجتماعية، واستخدام الأدوات المالية الجديدة، بما في ذلك رأس المال الاستثماري وجوانب الأعمال والتأثير على التمويل». وينبغي أخيرًا ذكر التركيز على البحث والابتكار، ولا سيّما من خلال المشاركة في البرنامج الإطاري «Horizon Eurpoe».

2.3 تحليل نقدي للبنود ذات الطابع الاقتصادي.

- على الصعيد المفاهيمي، يُركّز الاتّحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز «قدرة دول الجوار الجنوبي ومجتمعاته على الصمود في وجه الصدمات». وفي هذا الصدد، تجدرُ الإشارة إلى هذا المقتطف من مداخلة الممثلة العليا، فيديريكا موغيريني، أمام المجلس الأوروبي في بروكسل في حزيران/يونيو 2016 حيث أكّدت أنّه «من مصلحة مواطنينا الاستثمار في قدرة الدول والمجتمعات في جوارنا الشرقي على الصمود، وصولًا إلى آسيا الوسطى، وفي جوارنا الجنوبي، وصولًا إلى أفريقيا الوسطى. فالهشاشة خارج حدودنا تُهدِّد مصالحنا الحيوية كافّة. من ناحية أخرى، تعني المرونة قدرة الدول والمجتمعات على إصلاح نفسها وبالتالي مقاومة الأزمات الداخلية والخارجية والتعافي منها، وتعود بالفائدة علينا وعلى البلدان الواقعة في محيطنا، وتضع أُسُس النموّ المستدام وبناء مجتمعات حيوية. سيُشجّع الاتّحاد الأوروبي إذًا، بالتعاون مع شركائه، المرونة في محيطه. فالدولة المرنة هي دولة آمنة، والأمن ضروري للازدهار والديمقراطية، ولكنَّ العكسَ صحيحٌ أيضًا»[18]. تتأتّى ملاحظتان رئيسيتان عن هذا النهج: أوّلًا، ترتبط المرونة ارتباطًا وثيقًا بأمن الاتّحاد الأوروبي حيال «محيطه» (يكشف استخدام هذا المصطلح المكانة التي يمنحها الاتّحاد الأوروبي لجواره!!)، وينبغي «تأمين استقرار» هذا المحيط من أجل وضع أُسُس نموّ يُراد به أن يكون مستدامًا. ثانيًا، يتعارض هذا النهج مع أيّ مسعى إلى تصميم وتنفيذ سياسات التحوُّل الهيكلي، ولا سيّما تلك التي تُعزِّز تحوُّل العلاقات الاجتماعية والدولية. «في الواقع، يبدو أنَّ السياسات التي تتمحور الآن حول المرونة، أي الحفاظ على سُبُل العيش وسلامة عمل النُظُم، تُقيِّد الفئات المعنيّة بإجراءات المرونة والتكيُّف من دون أن تفتح لها المجال للتفكير فيها أو حتّى ربطها بفهم عمليات التحوُّل الاقتصادي والاجتماعي العالمية، وتحسين شروط الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية[19]».

تشمل المفاهيم الرائجة التي يفضّلها الاتّحاد الأوروبي مفهوم «النموّ الشامل» أو «التنمية الشاملة»، ويعني النموّ الذي يعود بالفائدة على الجميع ولا سيّما الطبقات الأكثر فقرًا. أعدّت مايكا سوندراري دراسة نقدية دقيقة حول هذا المفهوم الذي يتعارض تمامًا

مع توافق واشنطن. وفي حين ترسّخ مفهوم التنمية الشاملة في الخطابات الرسمية، بفضل عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بشكل خاصّ، تلفت الباحثة إلى أنَّ الممارسات داخل مؤسّسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لم تتغيّر: «إطار الاقتصاد الكلّي لم يتغيّر، فهو يشبه الإطار الاقتصادي الذي تُدافِع عنه برامج التكيُّف الهيكلي: الخصخصة والتحرير واستقرار الاقتصاد الكلّي. لقد أُجريت ببساطة تعديلات هامشية لإقامة رابط مع الفقر»[20].

من جهة أخرى، جرى التأكيد على مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات وتقييمها، وعلى صفته كمستفيد من إجراءات تعزيز القدرات، من دون جعل المجتمع المدني شريكًا رئيسيًا في التنفيذ[21].

في الواقع، لم يُعرَّف مفهوم «مشاركة المجتمع المدني» تعريفًا واضحًا. فقد يُستخدَم لتعزيز التغيير الاجتماعي والاعتراض على هياكل السلطة القائمة، أو كوسيلة للحصول على موافقة المجتمع المدني للمصادقة على السياسات المقرّرة مسبقًا[22]. وتُظهِر ممارسات الجهات المانحة المعنيّة بالمساعدة الإنمائية على غرار المؤسّسات المالية الدولية، أنَّ مفهوم «مشاركة المجتمع المدني» يقتصر غالبًا على سلسلة من الطرق والتقنيات التي لا تنطوي على نقل حقيقي للسلطة. تُدعى عادةً المجتمعات المحلّية ومنظّمات المجتمع المدني إلى تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية (في مجال مكافحة الفقر مثلًا)، ولكنَّ إطار الاقتصاد الكلّي النيوليبرالي لا يوفّر أيّ عملية تشاركية ويبقى مجالًا محصورًا بالحكومات المركزية والمانحين[23].

نستنتج بشكل أساسي أنَّ «الشراكة المتجدّدة» تُعيد العمل بالمشروع النيوليبرالي نفسه، لا بل تقترح تعميقه أيضًا، من خلال التفاوض على اتّفاقات تجارة حرّة شاملة وعميقة. ولا تزال بالتالي اعتبارات التحرير والخصخصة وأولوية استقرار الاقتصاد الكلّي سائدة في سياسة «التعاون» التي ينتهجها الاتّحاد الأوروبي مع بلدان جنوب البحر المتوسّط، على الرغم من فشل هذه السياسات الذي أثبتته الثورات العربية في عام 2011. سنعود إلى حدود اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة في القسم الأخير من الورقة البحثية. أمّا في الوقت الحالي فلا بدّ من لفت النظر إلى أنَّ إصرار «الشراكة المتجدّدة» على احترام توازن الاقتصاد الكلّي بجوانبه المختلفة يتناقض مع الممارسات التي يُطبِّقها الاتّحاد الأوروبي ضمن حدوده لمكافحة الآثار التي تُخلِّفها جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) على الصحّة والاقتصاد والمجتمع من خلال اعتماد ما يُعرف بـ«توافق بروكسل»[24]. وفي ما يتعلّق بسياسة الاقتصاد الكلّي، يرتكز توافق الآراء هذا على اعتماد سياسة نقدية ملائمة يديرها البنك المركزي الأوروبي، وتعليق قواعد الميزانية، وتخفيف إطار المساعدات الحكومية من أجل تخصيص أكبر قدر ممكن من قدرات الدول للتدخُّل. ويتضمّن أيضًا خطّة انتعاش واستثمار ضخمة ترتكز على «الاتّفاق الأخضر» الأوروبي. تُعَدّ إذًا هذه الخطوة تغييرًا جوهريًا يُعيد تأهيل دور الدولة في إدارة الاقتصاد، بطريقة تتعارض تمامًا مع مبادئ «توافق واشنطن» اللاغية[25].

- التمويل المشروط.

يعتزم الاتّحاد الأوروبي إشراك المؤسّسات المالية الدولية عن كثب في تمويل الخطّة الاقتصادية والاستثمارية للجوار الجنوبي. وغنيٌّ عن القول إنَّ مشاركة المؤسّسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستؤدّي إلى اشتراطات جديدة، ولا سيّما في ما يتعلّق باستقرار الاقتصاد الكلّي والخصخصة وإزالة الضوابط التنظيمية التي ستُفرض على بلدان جنوب البحر المتوسّط المستفيدة.

4.3 بنود التحوُّل البيئي والرقمي.

1.4.3 التحوُّل البيئي

تأكيدًا على الحاجة إلى تعزيز جهوزية بلدان جنوب البحر المتوسّط لمواجهة الصدمات النظامية المستقبلية، يعتزم الاتّحاد الأوروبي دعم هذه البلدان في تنفيذ خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 واتّفاق باريس حول المناخ. وتحقيقًا لهذه الغاية، تمسّك الاتّحاد الأوروبي بأربع أولويات: أوّلًا، تطوير النموّ الأخضر من خلال التركيز على الحوكمة المناخية والبيئية، ودعم مبادرات تسعير الكربون، والقدرات الإدارية، والمساعدة التقنية في مجال التشريعات، والإجراءات التعليمية والتوعية. ثانيًا، دعم وضع سياسات التمويل المستدام في البلدان الشريكة. ثالثًا، تسليط الضوء على التحوّل في مجال الطاقة وأمن الطاقة، ولا سيّما من خلال «النشر الواسع النطاق للطاقات المتجدّدة»، وتعزيز الترابط بين شبكات الكهرباء ودعم الجهود المبذولة في مجال

كفاءة الطاقة. رابعًا، ضرورة التركيز على استخدام الموارد بطريقة فعّالة وحماية التنوُّع البيولوجي ومكافحة التلوّث. خامسًا، دعم النُظم الغذائية المستدامة وإيلاء اهتمام خاصّ للأمن الغذائي.

- الجوانب الإيجابية لبنود التحوُّل البيئي.

من الضروري الإشارة إلى أنَّ الدعم الذي يقدّمه الاتّحاد الأوروبي قد يُساهَم في تقدُّم الكثير من سياسات التحوُّل البيئي التي تطبّقها بلدان جنوب البحر المتوسّط. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتطوير قطاع الطاقة المتجدّدة في بلدان مثل المغرب والأردن مثلًا. ولا بدّ أيضًا من التشديد على الاهتمام الذي يحظى به التعاون في مجال حماية التنوُّع البيولوجي ومكافحة التلوّث، نظرًا لخطورة الوضع في بلدان جنوب البحر المتوسّط (الإجهاد المائي، واستنفاد الموارد السمكية، وتلوّث البحر الأبيض المتوسّط، إلخ).

- قيود المقترحات المتعلّقة بالتحوُّل البيئي.

تُعاني مقترحات التعاون التي قدّمها الاتّحاد الأوروبي لتسهيل التحوّل البيئي في بلدان جنوب البحر المتوسّط، من قيود متعدّدة قد تحدّ من فعّاليتها. أوّلًا، يمنح الاتّحاد الأوروبي الأولوية لمحور النموّ الأخضر من أجل تعزيز التحوُّل البيئي في بلدان جنوب البحر المتوسّط من دون التشكيك في ملاءمة هذا الخيار ونطاقه. إلّا أنَّ مفهوم النموّ الأخضر لا يُشكّك بأيّ حال من الأحوال بالهدف المتمثّل في زيادة النموّ الاقتصادي الناتج عن نموذج الإنتاج والاستهلاك المعمول به على نطاق عالمي، بل يدعو ببساطة إلى الابتكار (ستحلّ الطاقات «الخضراء» مثل طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية محلّ الوقود الأحفوري ومحرّك الاحتراق) للتخلّص من القيود البيئية ومواصلة النموّ الاقتصادي إلى ما لا نهاية! ومع ذلك، هذا هو النموذج الذي أسفر عن الأزمة البيئية الخطيرة التي تُهدِّد كوكبنا، إذ ثبت أنَّه من الصعب التوفيق بين متطلّبات استدامة السلع الاستهلاكية في مجتمعاتنا ومتطلّبات الربحية المالية التي نعرفها، والمنطق التنافسي السائد حاليًا الذي لا تنقضه «الرأسمالية الخضراء» المتعارف عليها[26].

ثانيًا، يجب توضيح مسألة إدماج التحوُّل البيئي في الاتّفاقات التجارية. في الواقع، تقتصر الممارسات لغاية الآن على إضافة فصل عن «التنمية المستدامة» بنطاق محدود فعليًا. على سبيل المثل، لا تخضع اتّفاقات التجارة الحرّة بين الاتّحاد الأوروبي وكولومبيا/بيرو أو بين الاتّحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية لآلية تسوية النزاعات الخاصّة باتّفاق التجارة الحرّة، ولا للعقوبات المرتبطة به[27]. بالإضافة إلى ذلك، لا يضمن ذكر اتّفاق باريس في مقترحات التعاون احترام مضمونه، إذ قد يقتصر هذا الالتزام على مجرّد التوقيع من قِبل البلد الشريك للاتّحاد الأوروبي.

ثالثًا، لم يُذكَر البُعد «الجندري» وأهميته في نجاح التحوُّل البيئي. في الواقع، يلعب مثلًا الرجال والنساء أدوارًا مختلفة في إدارة الموارد الطبيعية، فيُركّز الرجال بشكل عام على تحويل الموارد إلى ثروات، في حين تُعلّق النساء عامّةً أهمية كبرى على إدارة هذه الموارد والحفاظ عليها. ومن الضروري إذًا استهداف النساء وتزويدهنّ بالمهارات اللازمة لضمان حُسن الإدارة البيئية.[28]

رابعًا، لم ينجح على ما يبدو تركيز استراتيجية تطوير الطاقة المتجدّدة على المشاريع الاستثمارية الكبيرة في جذب الاستثمار المستدام. وينبغي بالتالي صبّ التركيز على المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة التي تقدّم أداء أفضل في ما يتعلّق بتوفير فُرَص العمل ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى قدرتها على بلوغ المناطق النائية والمهمّشة[29].

2.4.3 التحوُّل الرقمي

1. البنود الرئيسية

تحت عنوان «الاقتصادات المتّصلة»، يُخصِّص نصّ «الشراكة المتجدّدة» فقرةً واحدة فقط للتحوُّل الرقمي في بلدان جنوب البحر المتوسّط. يسعى التعاون الأوروبي إلى دعم التحوُّل الرقمي في هذه البلدان وسيرتكزعلى أربعة محاور: «أوّلًا، الحوكمة والسياسات والأُطُر التنظيمية، وثانيًا، تطوير البنى التحتية ودعم وصول الجميع إلى شبكات مُحسَّنة ويسيرة التكلفة وآمنة، وثالثًا، محو الأمية الرقمية والمهارات وريادة الأعمال، ورابعًا الخدمات».

2. المجالات التي تستحقّ اهتمامًا إضافيًا.

يجب مراعاة بُعدَيْن هامَّيْن. أوّلًا، أثبتت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) الحاجة الملحّة إلى تحقيق التحوُّل الرقمي في بلدان جنوب البحر المتوسّط. من وجهة النظر هذه، من الضروري أن يواكب التعاون الأوروبي بلدان جنوب البحر المتوسّط في تصميم وتنفيذ استراتيجية تصنيع رقمي تتمحور حول البنى التحتية الرقمية والبيانات العامّة المناسبة التي تضمن اقتصادًا رقميًا قويًا وتنافسيًا وشاملًا ينطوي على نماذج أعمال رقمية جديدة ومتنوّعة[30].

بالإضافة إلى ذلك، ستُساهم المساعدة المالية المناسبة التي يقدّمها الاتّحاد الأوروبي في إزالة قيود التمويل التي تصطدم بها بلدان جنوب البحر المتوسّط من أجل ضمان تحوُّلها الرقمي.

4. مساهمة محدودة من الاتّحاد الأوروبي في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-).

1.4 احتياجات بلدان جنوب البحر المتوسّط في ما يتعلّق بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-91) والاستجابات السياسية والمبادرات المتّخذة في إطار «الشراكة».

على غرار بلدان العالم الأخرى، تضرّرت بلدان جنوب البحر المتوسّط من جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) التي أسفرت عن إصابة مئات الآلاف وحصدَت آلاف الأرواح. بالإضافة إلى ذلك، خلّفت التدابير التقييدية التي اعتُمدت لمكافحة الجائحة عواقب صحّية واقتصادية واجتماعية خطيرة ولّدت احتياجات هائلة تَعيَّنَ على بلدان جنوب البحر المتوسّط تلبيتها. وفي ظلّ هذا الوضع، أتى دعم الاتّحاد الأوروبي متواضعًا.

1.1.4 تكاليف الأزمة

· حجم آثار الجائحة

يُظهر الجدول 3 حجم الأثر الصحّي الذي خلّفته جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) في بلدان جنوب البحر المتوسّط. سُجِّلت أعلى نسب الإصابات في الأردن ولبنان والمغرب. وفي المقابل، سجّلت مصر نسبة وفيات مرتفعة نسبيًا بلغت 5.73%.

· العواقب الصحّية

كشفت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) عن هشاشة النُظُم الصحّية في بلدان جنوب البحر المتوسّط وعدم جهوزيتها لمواجهة الأوبئة. وظهرت حدود هذه النُظُم وعجزها، ولا سيّما في ما يتعلّق بالموارد البشرية في حقل الأوبئة وأنشطة الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. يُظهر الجدول 4 أنّ الإنفاق على الصحّة في بلدان جنوب البحر المتوسّط هو أدنى من المتوسّط العالمي (9.8%)، إذ لا تُخصِّص البلدان مثل مصر والمغرب سوى 4.6% و5.8% من ناتجها المحلّي الإجمالي على التوالي للإنفاق على الصحّة. بشكل عام، قدّمت بلدان المنطقة أداءً ضعيفًا وفق المؤشّر العالمي للأمن الصحّي (Global Health Security Index)[31] (البنك الدولي، 2020. تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، 2020).

الجدول 3: إحصاءات مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) (جنوب البحر المتوسّط) (جرى التحديث في 6/1/21)

	الوفيات الإجمالية	%	الحالات الإجمالية	حالات الشفاء الإجمالية
مصر	15268	5.73	266350	195072
الأردن	9509	1.30	739015	719676
لبنان	7752	1.40	541232	522456
المغرب	9159	1.80	520769	508570
تونس	12902	3.70	352303	309126

المصدر: منظّمة الصحّة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسّط

تفتقر أيضًا معظم بلدان المنطقة إلى نظام تأمين صحّي شامل. أمّا الأُسَر التي تملك تأمينًا صحّيًا في بلدان مثل مصر والمغرب فتتكبّد أيضًا تكاليف طبية باهظة، ويُثير هذا الواقع قلقًا كبيرًا في زمن الجائحة (البنك الدولي، المرجع نفسه).

بهدف الحدّ من انتشار الجائحة، سارعت بلدان جنوب البحر المتوسّط إلى اتّخاذ تدابير تقييدية مختلفة تراوحت بين إعلان حالة الطوارئ الصحّية والإغلاق الشامل أو الجزئي، وإغلاق الحدود الجوّية والبرّية، فضلًا عن فرض تدابير التباعد الاجتماعي أو ارتداء القناع الإلزامي.

- التكاليف الاقتصادية

خلّفت الأزمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) أثرًا سلبيًا خطيرًا على اقتصادات بلدان جنوب البحر المتوسّط الضعيفة أصلًا بسبب تدابير التقشّف التي خضعت لها في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وواجهت هذه الاقتصادات صدمة مزدوجة إن من جهة العرض (إنتاج السلع والخدمات) أو الطلب (الاستهلاك والاستثمار). في الواقع، عانى العرض من تراجع اليد العاملة المتوفّرة، ولا سيّما جرّاء تدابير الإغلاق الشامل التي حدّت من القدرة على التنقّل أو بسبب الإصابة بالفيروس. وزادت الاختلالات في سلاسل القيمة العالمية من صعوبة الحصول على الإمدادات ورأس المال والسلع الوسيطة الضرورية للإنتاج. وتأثّر الطلب الخارجي على السلع والخدمات بدوره سلبًا بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعمّ مختلف أنحاء العالم والاختلالات في سلاسل القيمة العالمية. وداخليًا، عرقل الإغلاق الشامل الطلب نتيجة القيود على الحركة، في حين أدّى عدم اليقين بشأن تطوّر الجائحة إلى انخفاضٍ حادّ في الاستهلاك والاستثمار. وسجّلت بلدان جنوب البحر المتوسّط في سياق هذه الصدمة المزدوجة ركودًا اقتصاديًا كبيرًا، باستثناء مصر. شملت القطاعات التي تضرّرت أكثر من غيرها من الانخفاض في الناتج المحلّي الإجمالي، قطاع النفط والسياحة وتحويلات العمّال المغتربين والصناعات التصديرية (ولا سيّما المنسوجات وصناعة السيّارات والخدمات (التجارة والنقل، إلخ))[32].

أدّى الركود الاقتصادي إلى اتّساع عجز الموازنة نتيجة تراجع الإيرادات في أعقاب تقلّص الطلب المحلّي وانخفاض أسعار النفط، فضلًا عن إجراءات الدعم الحكومية الهادفة إلى الحدّ من آثار الأزمة الصحّية[33]. سجّلت الجزائر (15.8%-) ولبنان (14.5%-) ومصر والأردن (8.2%-) الازدياد الأكبر في العجز. وتدهورَ أيضًا رصيدُ الحساب الجاري إثر انخفاض عائدات تصدير النفط والسياحة والصناعات التصديرية (ولا سيّما

الجدول 4: النظام الصحّي في بلدان جنوب البحر المتوسّط 2010-2018

أطباء	ممرّضون وممرّضات وقابلات (لكلّ 10000 نسمة)	سرير مستشفى	إنفاق على الصحّة (% من الناتج المحلّي الإجمالي لعام 2016)	
الجزائر	18.3	22	19	6.6
تونس	12.7	26	23	7
لبنان	22.7	26	29	8
الأردن	23.4	34	14	5.5
مصر	7.9	14	16	4.6
المغرب	7.3	11	11	5.8
العالم	14.9	34	28	9.8

المصدر: منظّمة الصحّة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسّط

المنسوجات والسيّارات). وشملت البلدان الأكثر تضرُّرًا وفقًا لتقديرات البنك الدولي الجزائر (13.4%-) والمغرب (99%-) والأردن (7.5%-)[34].

بهدف الحدّ من تكاليف الأزمة الاقتصادية، نفّذت بلدان جنوب البحر المتوسّط تدابير نقدية وتدابير تتعلّق بالميزانية، أهمّها:

السياسة المالية - عدم تحصيل الإيجارات أو ضرائب الممتلكات أو تأجيل دفعها (مصر ولبنان)؛ - تأجيل التزامات التصريح ودفع ضرائب معيّنة أو الإعفاء منها (أفغانستان والجزائر ومصر ولبنان)؛ - تعليق مختلف الرسوم والغرامات المستحقّة للدولة أو خفضها (الجزائر ولبنان وتونس)؛ - إعادة تقييم إعانات البطالة و/أو توسيع نطاقها (الجزائر والأردن والمغرب)؛ - زيادة التحويلات النقدية للأُسَر ذات الدخل المنخفض (بلدان جنوب البحر المتوسّط كافّة)؛ - إنشاء قروض مدعومة للشركات الصغيرة والمتوسّطة والشركات في القطاعات المتضرّرة بشدّة والأُسَر ذات الدخل المنخفض (مصر وتونس).

السياسة النقدية - خفض أسعار الفائدة (الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس)؛ - ضخّ السيولة في الجهاز المصرفي (الأردن والمغرب وتونس)؛ - توسيع نطاق أدوات القروض، ولا سيّما عن طريق خفض مُعامَل الاحتياطي الإلزامي وتمديد آجال الاستحقاق (الجزائر والأردن ولبنان والمغرب).[35]

- التكاليف الاجتماعية

العمالة: تراجعت ساعات العمل وارتفع معدّل البطالة نتيجة الإغلاق الشامل، كما تراجعَ النشاط الاقتصادي. ينطبق ذلك بشكل خاصّ على معدّل البطالة في صفوف الشباب الذي بلغ حوالى 32% في المغرب و36.5% في تونس و55% في الأردن في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2020[36]. وسُجّلت نسبة فقدان الوظائف الأعلى في القطاعات «المعرّضة للضرر» مثل الفنادق وخدمات المطاعم والصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة والأنشطة الإدارية[37]. ووصلت هذه الخسائر إلى مستويات خطيرة في القطاع غير النظامي، إذ تُشير التقديرات إلى تضرُّر 89% من العمّال في العالم العربي من تدابير الإغلاق الشامل[38]. وتعرّضت على ما يبدو النساء لخطر التسريح أكثر من الرجال بسبب تزايد مهام الرعاية المنزلية جرّاء الجائحة.[39] وأدّى ذلك إلى انخفاض كبير في الدخل نظرًا إلى ضعف شبكات الأمان وعدم فعّاليتها[40].

شهدَ الوضع تحسُّنًا على ما يبدو في تونس والمغرب مؤخّرًا، ولا سيّما بالنسبة إلى الرجال، بعدما انتعش النشاط الاقتصادي نسبيًا في هذيْن البلدَيْن[41].

*استفحال الفقر

قد يؤدّي تفشّي الجائحة إلى استفحال الفقر لسببيْن على الأقلّ. أوّلًا، يزداد احتمال تعرُّض الفقراء لخطر الإصابة بالفيروس بسبب المشاكل الصحّية الموجودة مسبقًا، وظروف الاكتظاظ السكني التي يعيشون فيها، وصعوبة الوصول إلى الماء والصابون. ثانيًا، يعمل عدد كبير من الفقراء في أنشطة القطاع النظامي التي تضرّرت تضرُّرًا شديدًا من الجائحة، ما أدّى إلى تدهور الظروف المعيشية الهشّة في الأساس. على سبيل المثال، أفادت 44% من الأُسَر الفقيرة في المغرب عن توقّف دخلها بسبب تنفيذ تدابير الإغلاق الشامل، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 12.3% لدى فئة «المدراء»[42].

تتعرّض النساء لخطر تدهور ظروفهنّ المعيشية أكثر من الرجال، إذ يشكّلن 62% من العاملين في القطاع غير النظامي في العالم العربي ويقمن بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر داخل الأسرة[43].

وفي سبيل الاستجابة لتدهور الوضع الاجتماعي، اتّخذت سلطات بلدان جنوب البحر المتوسّط تدابير للحدّ من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) على الطبقات الاجتماعية السفلى. فقامت مثلًا الحكومة التونسية بتحويلات نقدية للشرائح الأشدّ فقرًا، وقدّمت أيضًا مساعدات للموظّفين والعمّال في حالة العمالة الناقصة. وعلى نحو مماثل، جرى تأجيل تواريخ استحقاق القروض المصرفية للعمّال من ذوي الدخل المنخفض، فضلًا عن تعليق قرارات قطع الكهرباء والمياه والغاز والهاتف عند التخلّف عن تسديد الفواتير[44].

وغنيٌّ عن القول إنَّ تدابير الطوارئ هذه لن تكفي ما لم يتراجع تفشّي الجائحة بدرجة كبيرة وما لم تتوفّر الظروف المؤاتية لانتعاشٍ اقتصادي واجتماعي حقيقي.

2.1.4 احتياجات بلدان جنوب البحر المتوسّط في ما يتعلّق بمكافحة الجائحة

يكمن الهدف في وقف تفشّي الجائحة في فترة قصيرة جدًا من خلال إعطاء الأولوية لتلقيح السكّان المعرّضين للخطر وتوفير العلاج الطبّي المناسب للجميع من دون أيّ تمييز. ويساعد ذلك على تحسين آفاق الانتعاش الاقتصادي، إذ تشهد توقّعات النموّ لعام 2021 للبلدان التي تعتمد التلقيح المبكر ارتفاعًا بالمقارنة مع توقّعات تشرين الأوّل/أكتوبر[45].

في الوقت نفسه، كشفت الأزمة عن الحاجة الماسّة إلى نُظُم صحّية عامّة قوية ومَرِنَة، بمعزل عن سياسات التقشّف والخصخصة التي دعت إليها المؤسّسات المالية الدولية ومصارف «التنمية» الإقليمية في العقود الأخيرة. ويجب التركيز بشكل خاصّ على الاستثمار في البنى التحتية والمعدّات والموارد البشرية والوقاية، إذ تكفل هذه الطريقة وحدها الحقّ في الصحّة للجميع وقدرة بلدان جنوب البحر المتوسّط على الوقاية من الأوبئة ومكافحتها في المستقبل.

• الاحتياجات الاقتصادية

بالإضافة إلى تدابير الطوارئ المذكورة أعلاه، يتعيّن على بلدان جنوب البحر المتوسّط التعامل مع الآثار المتوسّطة والطويلة الأمد على النسيج الاقتصادي والاجتماعي. وستحتاج لهذه الغاية إلى هامش من التصرُّف في المجال المالي (حيّزمالي) من أجل تمويل خطّة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، ويتطلّب ذلك بدوره تقييمًا للاحتياجات التمويلية الضرورية لنجاح الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن تغيير نوعي في النموذج بعيدًا عن الوصفات النيوليبرالية التي تُطبِّقها هذه البلدان.

ما زالت الجهود المالية المبذولة في العالم العربي لغاية الآن للحدّ من أثر الجائحة متواضعة: بلغت قيمة خطّة التعافي التي نفّذتها البلدان العربية مجتمعةً 102 مليار دولار أو 1% كحدّ أقصى من إجمالي المبلغ الذي تعهّدت به الحكومات على الصعيد العالمي. وبالمقارنة، تبلغ نسبة خطّة الانتعاش في المنطقة العربية حوالى 4% من الناتج المحلّي الإجمالي، أي ما يقلّ عن نصف متوسّط خطّة الانتعاش الإجمالية (11% من الناتج المحلّي الإجمالي)[46].

أمّا بالنسبة إلى بلدان جنوب البحر المتوسّط فقد خصّصت بلدان مثل المغرب وتونس ومصر 3% و2.2% و1.2% من ناتجها المحلّي الإجمالي على التوالي لخطط الإنعاش[47].

تبرز في هذه الظروف حاجة ملحّة إلى تخفيف قيود التمويل، ومن مصلحة الاتّحاد الأوروبي إذًا المساهمة في ذلك. قُدّر الحدّ الأدنى من الجهود المالية الضرورية في بلدان المغرب العربي الثلاثة[48]، بالاستناد إلى فرضيات متواضعة في مجال الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي (تمويل خطّة انتعاش إضافية للتعويض عن جزء من خسارة الدخل والاستثمار)، مع التأكيد على استيعاب فائض العجز الحالي والعجز العام الناتج عن الأزمة في خلال فترة 2020/2021. وأشارت التقديرات إلى احتياجات تمويلية بنسبة تتراوح بين 13.2% و22.3% من الناتج المحلّي الإجمالي في تونس (يُعزى هذا الاختلاف إلى السيناريوهات المُستخدَمة والمتعلّقة بحجم زيادة العجز وحجم خطّة الاستثمار والتكلفة التقديرية لمكافحة الفقر) مقابل نسبة تتراوح بين 5.8% و10% في المغرب. لا يهدف هذا العمل التوضيحي سوى إلى إعطاء فكرة عن حجم الاحتياجات التمويلية الناتجة عن الجائحة في بلدان جنوب البحر المتوسّط، ولا شكَّ في أنَّ الاحتياجات ستزداد في حال الابتعاد عن نموذج النموّ النيوليبرالي القائم.

• الاحتياجات الاجتماعية

على المدى القصير، من الضروري الحفاظ على المساعدات الطارئة المقدّمة للطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل وللّاجئين. يجب أن تعالج خطط الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بشكل منهجي التفاوتات في الدخل والثروة، والصحّة، والتعليم، والسكن اللائق ضمن الإطار العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب إيلاء اهتمام خاصّ للمساواة بين الجنسَيْن ومكافحة التمييز ضدّ المرأة.

· الاحتياجات المتعلّقة بالحوكمة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان

لا يمكن الخروج بشكل ناجح من جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) من دون وضع حدّ للممارسات الاستبدادية والمناهضة للديمقراطية (الفساد والبيروقراطية والمحسوبية وانعدام الشفافية والمساءلة، إلخ.) المنتشرة في الكثير من بلدان جنوب البحر المتوسّط. بالإضافة إلى ذلك، أدّى انعدام الثقة في الطبقة السياسية والمؤسّسات في هذه البلدان إلى الحدّ بدرجة كبيرة من قدرتها على مواجهة تحدّيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح شعوبها. ولهذه الغاية، من الضروري الاستفادة من حقبة ما بعد كورونا لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية التشاركية والمواطنية.

3.1.4 دعم الاتّحاد الأوروبي المتواضع لبلدان جنوب البحر المتوسّط

من أجل دعم بلدان جنوب البحر المتوسّط والحدّ من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، اكتفى الاتّحاد الأوروبي بإعادة تخصيص الموارد المالية الحالية بهدف تمويل التعاون مع هذه البلدان. بلغت قيمة المساعدات الإجمالية المقدّمة إلى بلدان جنوب البحر المتوسّط في عام 2020، 2.3 مليار يورو مُنح جزء كبير منها على شكل هَبات بينما قُدّم المبلغ المتبقّي بشكل قروض بأسعار فائدة ميسّرة.

تغطّي هذه الأموال الاحتياجات الطارئة (96.6 مليون يورو)، ودعم قطاع الصحّة (966.6 مليون يورو)، والدعم القصير والمتوسّط الأمد للانتعاش الاجتماعي الاقتصادي (1.3 مليار يورو).[49]

تشمل الاستجابة للاحتياجات الصحّية المستويَيْن الإقليمي والمحلّي. على المستوى الإقليمي، تقوم الاستجابة على تقديم الدعم التقني من المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها إلى بلدان الجوار والبلدان المرشّحة للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي من أجل تحسين جهوزيتها وقدرتها على الاستجابة للأزمات. أمّا على المستوى الوطني فأُعيد تخصيص موارد التعاون لصالح النُظُم الصحّية الوطنية (ولا سيّما في لبنان والأردن والمغرب وتونس ومصر) من أجل ضمان الرعاية في حالات الطوارئ وتوفير المعدّات الطبية وتقديم التدريب والمساعدة التقنية في المستشفيات. بالإضافة إلى ذلك، استفاد أيضًا اللاجئون والنازحون من التمويل الأوروبي.

انطوى الدعم الاجتماعي الاقتصادي بشكل خاصّ على تقديم الدعم المالي للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، بالإضافة إلى المساعدات المباشرة لميزانيات البلدان الشريكة.

4.1.4 حدود الشراكة في ما يتعلّق بمكافحة الجائحة

تتأتّى ملاحظات متعدّدة عن التعاون بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط في مجال مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-). يظهر أوّلًا عدم التزام الاتّحاد الأوروبي الذي اكتفى بإعادة تخصيص الموارد المالية المتوفّرة بالفعل والمحدودة في ما يتعلّق باحتياجات بلدان جنوب البحر المتوسّط في مواجهة الجائحة وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية. ثانيًا، لم يُبدِ الاتّحاد الأوروبي تضامنًا عندما خصّص أموال خطّة الانتعاش الأوروبية (750 مليار يورو) للبلدان الأعضاء فقط، وتجاهل بالتالي الاحتياجات الهائلة في بلدان «الجوار الجنوبي» التي تملك حيّزًا ماليًا محدودًا جدًا (أو هامشًا محدودًا جدًا من التصرُّف في المجال المالي). ومع ذلك، يُعَدّ الالتزام البنّاء تجاه بلدان جنوب البحر المتوسّط في هذه الأوقات العصيبة ضمانًا لأمن الاتّحاد الأوروبي ضدّ الهجرة غير الشرعية والمخاطر الإرهابية والاضطرابات الاجتماعية السياسية.

أخيرًا، على غرار البلدان الغنيّة الأخرى، تعامل الاتّحاد الأوروبي مع اللقاح بطريقة تدلّ على نزعة قومية، إذ احتكر مخزون لقاحات فيروس كورونا (كوفيد19-) غير المُخصَّصة للأشخاص المعرّضين للخطر ورفض التنازل عن حقوق ملكية براءات الاختراع الضرورية لإنتاج جرعات اللقاح (تؤيّد المفوّضية الأوروبية اتّفاقًا متعدّد الأطراف يدعو إلى رفع القيود المفروضة على تصدير اللقاحات ومكوّناتها)[50]. ولكنّ هذه النزعة القومية قد لا تحقّق الغاية المتوخّاة منها لأنّ «النقص في اللقاحات قد يؤدّي إلى ازدياد الإصابات وستفتح كلّ حالة جديدة المجال أمام الفيروس ليواصل التحوّر. بعبارة أخرى، قد تظهر متحوّرات جديدة تختلف بما يكفي عن الفيروس الأساسي لتفقد اللقاحات تأثيرها عليها. وفي حال انتشرت هذه المتحوّرات الجديدة على نطاق واسع، قد يُصاب الأشخاص الملقّحون مجدّدًا أو قد يمرضون بشدّة أو قد يموتون»[51].

5. الدروس المستخلصة من اتّفاقات التجارة الحرّة ومفاوضات اتّفاقات التجارة الحرّة الشاملة والعميقة.

1.5 لا يمكن للمغرب وتونس قبول اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة الذي اقترحه الاتّحاد الأوروبي بصيغته الحالية نظرًا لعملية التفاوض المنحازة والمخاطر التي يشكّلها على اقتصاد ومجتمع البلدَيْن.

1.1.5 البنود الرئيسية لاتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة

يندرج اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة ضمن ما يُسمّى «الجيل الجديد» من اتّفاقات التجارة الحرّة التي تهدف، إلى جانب تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية، إلى مواءمة المعايير والأنظمة المعنيّة بتنظيم الإنتاج والتجارة وتأسيس الشركات وأنشطة الشركات الأجنبية في البلد. يجب أن تتمحور عملية التحرير بشكل خاصّ حول «مسائل سنغافورة» أو تيسير التجارة، وقواعد المنافسة، والمشتريات العامّة، والملكية الفكرية، وحماية المستثمرين الأجانب. من الناحية القانونية، يُعَدّ اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة معاهدةً ثنائية طويلة الأمد، موقّعة بين الاتّحاد ودولة شريكة في التجارة. ويكمن الهدف المتوخّى منها في إدماج هذه الدولة تدريجيًا في السوق الداخلية الأوروبية من خلال التقارب التنظيمي والتشريعي بينها وبين الاتّحاد الأوروبي.

2.1.5 منطق يخدم المصالح الخاصّة الأوروبية في المقام الأوّل.

تُعلن وثيقة «أوروبا العالمية - المنافسة في العالم» (*Global Europe - competing in the world*) بوضوح عن المنطق الاقتصادي[52]: من خلال إبرام جيل جديد من الاتّفاقات التجارية، يسعى برنامج «غلوبال يوروب» إلى توفير فُرَص وصول شركاته إلى الأسواق الخارجية من خلال:

- الحدّ من الحواجز غير الجمركية («داخل الحدود») التي تُعيق الوصول إلى الأسواق الخارجية. وفي هذا الصدد، يعتزم الاتّحاد الأوروبي بشكل خاصّ تضمين «حقوق أولوية التشاور للشركات الأوروبية بشأن الأنظمة الجديدة التي قد تعتمدها البلدان المستهدفة»[53].

- إمكانية الوصول من دون عوائق إلى الموارد الطبيعية، ولا سيّما مصادر الطاقة، إذ ينبغي رفع الضوابط لضمان وصول الشركات الأوروبية إلى هذه الموارد.

- قطاعات نموّ جديدة: يُحدِّد الاتّحاد الأوروبي الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار والمشتريات العامّة والمنافسة كقطاعات تتطلّب إجراءات صارمة في المستقبل.

تظهر بوضوح ميول وثيقة «غلوبال يوروب» المؤيّدة للربحية التجارية وتلفت إلى أنّه «كلّما اتّسقت ممارساتُنا وأنظمتُنا مع شركائنا الرئيسيين، عادَ ذلك بالفوائد على المصالح الخاصّة الأوروبية»[54].

يراهن على ما يبدو الاتّحاد الأوروبي، من خلال هذا التكامل الشامل، على الفرصة التي سيحظى بها رأس مال الشركات الأوروبية لتصريف منتجاته من دون عوائق بين بلدان جنوب البحر المتوسّط وأوروبا، على غرار اتّفاق التجارة الحرّة لأميركا الشمالية الذي سمح للشركات الأميركية المتعدّدة الجنسيات بمنح الأفضلية للقارّة الأميركية وتنظيم نشاطها الإنتاجي على نطاق القارّة. وعندئذٍ، سيتمكّن من إحكام «قبضته الهيكلية» على اقتصادات بلدان جنوب البحر المتوسّط.

2.5 عملية متوقّفة.

. مفاوضات متعثّرة.

في تونس، توقّفت المفاوضات بشأن اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة، وذلك بعد عقد أربع جولات من المفاوضات التي لم تُسفر عن نتيجة. انتهى تفويض وحدة الإدارة بالأهداف (UGPO) المكلّفة بقيادة العملية المؤسّسية، بعد مور 5 سنوات. وقوبِلَ العرض الأوروبي بمعارضة شديدة، ولا سيّما من المجتمع المدني، والاتّحاد العام التونسي للشغل، ونقابات المهن الحرّة (المحامون على وجه الخصوص)، والمزارعين وممثلي الشركات الصغيرة والمتوسّطة. يُعزِّز غياب الشفافية ومشاركة المواطنين انعدام الثقة والشكّ بشأن المكاسب المتوقّعة من اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة للاقتصاد والمجتمع في تونس.

في المغرب، اعترفت مؤخّرًا سفيرة الاتّحاد الأوروبي، كلارا ويدي، بتوقّف المفاوضات بشأن اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة، وأعلنت أنّ «الاتّفاق الذي انطلقت المفاوضات بشأنه في آذار/مارس 2015، قد توقّف منذ العام 2015. وعُقد اتّفاق سياسي في عام 2019 لاستئناف المفاوضات بهدف توسيع نطاق منطقة التجارة الحرّة لتشمل قطاعات جديدة مثل الخدمات والاستثمار، ومواصلة التقارب القانوني بين القطاعات التي تحظى بالأولوية والتي اختارها الطرفان بالتوافق... أظنّ أنّ التحليل ضروري لمعرفة أسباب الجمود الحالي وفهمه»[55].

في الواقع، أوقفت الحكومة المغربية مؤقّتًا المفاوضات إذ لم تقتنع بدراسة الأثر التي أجرتها إيكوريس، شركة الأبحاث التي تتّخذ من لندن مقرًّا لها والتي تتوقّع أن يكون المغرب «الرابح الأكبر» من تنفيذ اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة، وأيضًا كردّ فعل على نظر محكمة العدل التابعة للاتّحاد الأوروبي في الجانب الزراعي من اتّفاق الشراكة الذي تستفيد منه أيضًا المناطق الصحراوية في المغرب. ونتيجةً لذلك، علّق المغرب الحوار السياسي مع الاتّحاد الأوروبي بين عامَيْ 2015 و2019. وأخيرًا، تجدرُ الإشارة إلى أنّ السلطات المغربية والاتّحاد الأوروبي فرضا تعتيمًا تامًّا على سير المفاوضات التي اقتصرت على ما يبدو المشاركة فيها على القطاع الخاصّ، بخلاف ما حصل في تونس حيث ترافقت المفاوضات مع بداية نقاش عام حول نطاق اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة وتأثيره.

. عملية متحيّزة وغير ديمقراطية

أوّلًا، يسعى الاتّحاد الأوروبي إلى التأثير في مسار المفاوضات عن طريق تمويل وتنظيم تدريب أعضاء فريق المفاوضين التونسيين المعني باتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة (وفقًا للكاتب والباحث هيثم قاسمي، «الاتّحاد الأوروبي هو الذي يموّل وينظّم تدريب أعضاء فريق المفاوضين التونسيين المعني باتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة»[56]. ويُدعى المفاوضون التونسيون إلى «رحلة» لفهم «الأنظمة والقوانين والممارسات الأوروبية»[57]؛ وهو تفاوتٌ أو تناقض تامّ يتنافى مع المفاوضات بين طرفَيْن سياديَّيْن ومستقلَّيْن.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُشرك عملية التفاوض المؤسّسات التمثيلية عوضًا عن تقديم خيار واحد لها يتمثل بقبول مشروع اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة ككلّ أو رفضه، ولا سيّما أنّ المشروع ينطوي على مخاطر حقيقية قد تُهدّد مستقبل الاقتصاد والمجتمع في بلدان جنوب البحر المتوسّط كما سنرى.

3.5 مخاطر قبول بلدان جنوب البحر المتوسّط لاتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة.

تسعى دراسات التأثير المختلفة جاهدةً لإظهار النتائج المفيدة التي يقدّمها الاتّفاق للمغرب وتونس[58]، أمّا نحن فنودّ التركيز على بعض القضايا الاستراتيجية التي تُهدّد مستقبل بلدان جنوب البحر المتوسّط وتزيد من اعتمادها على الاتّحاد الأوروبي.[59]

** تزايد الإدماج المحيطي وتفاقم ظاهرة «التنمية الوضيعة»

وفقًا للمؤيّدين، يُعزِّز اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة النموّ الاقتصادي وتوفير فُرَص العمل من خلال زيادة الإدماج في سلاسل القيمة، ولا سيّما بفضل تدابير تيسير التجارة وحماية المستثمرين الأجانب. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى خضوع سلاسل القيمة العالمية لهيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيات المركّزة جدًا (احتكار القلّة في أغلب الأحيان) والتي تتحكّم غالبًا بالمراحل الأولى (إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار) وبالمراحل النهائية (إمكانية الوصول إلى الأسواق والمستهلكين في بلدان الثالوث). بعبارة أخرى، ثمّة اختلال في القوّة بين هذه الشركات المتعدّدة الجنسيات وموّرديها في بلدان الجنوب. وينتج عن ذلك احتكار للحصّة الكبرى من القيمة المضافة التي يوفّرها رأس مال الشركات، وذلك على حساب العمّال في هذه البلدان على وجه الخصوص. يتجلّى المثل النموذجي لهذه الاختلالات في سلاسل القيمة العالمية لصناعة الأغذية الزراعية التي تسيطر عليها عشرات العلامات التجارية الكبرى في أوروبا والتي تفرض شروطها على آلاف الموّردين في بلدان الجنوب، وتحتكر بالتالي معظم القيمة المضافة التي تُنشأ على حساب المؤسّسات الزراعية الصغيرة والمتوسّطة وآلاف العمّال غير المستقرّين (يمكن مثلًا مراجعة الأبحاث التي أجرتها منظّمة أوكسفام غير الحكومية حول هذا الموضوع). لا شكّ في أنّ الأمثلة متوفّرة على حالات الإدماج في هذه القطاعات التي أفادت العمّال، ولكنْ حصلَ ذلك أوّلًا بفضل النضالات النقابية التي تؤدّي عملية إضفاء المرونة إلى عرقلتها وإضعافها[60].

على نحو مماثل، إنّ البلد الذي يكتفي بتلبية متطلّبات رأس المال الكبير المعولم المهيمن على سلاسل القيمة العالمية هذه لن ينجح على الأرجح في بناء القدرات الإنتاجية المحلّية الكفيلة بضمان النموّ الاقتصادي النوعي والتنمية التي تعود بالفائدة على طبقات الأغلبية من سكّانه.

- إلغاء أيّ احتمال للسيادة الغذائية.

سيستفيد قطاع الأعمال التجارية الزراعية بشكل خاصّ من تحرير التجارة الزراعية بين بلدان جنوب البحر المتوسّط والاتّحاد الأوروبي. على سبيل المثال، يسعى الاتّحاد الأوروبي إلى تصريف فائض إنتاجه الزراعي على وجه الخصوص (منتجات الألبان واللحوم والحبوب) في السوق التونسية مقابل فتح سوقه بدرجة أكبر للزيت التونسي، وهو منتج رائد يدرّ النسبة الأكبر من عائدات القطاع الزراعي. سيتأتّى عن قبول العرض الأوروبي في إطار اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة نتيجتان رئيسيتان. أوّلًا، سيعزّز تخصّص تونس في تصدير زيت الزيتون بشكل سائب وبسعر منخفض (من 3 إلى 4 يورو للّيتر كحدّ أقصى) بينما يَصِل سعر زيت الزيتون المعبأ إلى 30 يورو لكلّ ليتر. وقد يبلغ النقص في الإيرادات وتوفير فُرَص العمل مستويات مرتفعة[61].

في نهاية المطاف، يعني هذا الخيار تخلّي تونس عن إنتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيواني ومنتجات الألبان لصالح الزراعة التصديرية (الفواكه والخضار بالإضافة إلى زيت الزيتون) والصناعات الغذائية الزراعية ذات الصلة، ويُعرِّض السيادة الغذائية والتوازن الاجتماعي السياسي في العالم الريفي للخطر. وفي هذا السياق، «يفيد الاتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بأنّ 250 ألف مزارع تونسي معرّضون لخطر الإفلاس في حال دخلَ اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة حيّز التنفيذ»[62].

- تقلّص الحيّز السياسي الضروري للتنمية الحقيقية.

يشير مفهوم الحيّز السياسي إلى فكرة بسيطة وأساسية مفادها أنّ كلّ بلد يجب أن يتمتّع بـ«الحرية والمرونة لاختيار السياسات التي تضمن، بنظره، تنميته والحدّ من الفقر ورفع مستوى معيشة شعبه»[63]. وفي هذا السياق، يضطلع تنوُّع استراتيجيات التنمية وسياساتها بأهمية كبرى ويتعارض مع مبدأ «مقاس واحد يناسب الجميع» الذي تُروِّج له المؤسّسات المالية الدولية ومصارف «التنمية» المتعدّدة الأطراف (ولا سيّما بنك الاستثمار الأوروبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير) والاتّحاد الأوروبي. ومع ذلك، تَبيَّنَ أنّ مضمون ومنطق اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة الذي يحاول الاتّحاد الأوروبي «بيعه» إلى بلدان جنوب البحر المتوسّط، يحدّ بدرجة كبيرة من أيّ احتمال لتعريف مستقلّ وسيادي لاستراتيجيات التنمية التي تُلبي احتياجات الشعوب الأساسية. وينطبق ذلك على ثلاثة مستويات على الأقلّ:

أوّلًا، إنَّ مواءمة قوانين المنافسة الخاصّة ببلدان جنوب البحر المتوسّط (قوانين منع الاحتكار الشهيرة) مع الممارسات الأوروبية قد تُضِرّ بمقتضيات التنمية الصناعية التي قد تتطلّب تشجيع المنافسة أو تقييدها وفق القطاع وتطوُّره. ونُلاحِظ مثلًا أنَّ «تنمية بلدان شرق آسيا تتميّز بشكل أساسي بتدخُّل الدولة التي تُنظِّم المنافسة وتُحدِّد متطلّبات الأداء وتعتمد تدابير متنوّعة أخرى في السياسة الصناعية».[64]

ثانيًا، يكمن هدف الاتّحاد الأوروبي في الحصول على الحقّ في الوصول إلى عقود المشتريات العامّة من بلدان جنوب البحر المتوسّط وفق الشروط نفسها المفروضة على الشركات المحلّية. تترتّب على فتح عقود المشتريات العامّة أمام الشركات الأوروبية عواقب وخيمة على بلدان جنوب البحر المتوسّط التي سيُحظر عليها استخدام أداة السياسة العامّة هذه كوسيلة لتشجيع تنمية القدرات الإنتاجية الداخلية من خلال تنفيذ التفضيلات الوطنية أو تخصيص حصص للشركات المحلّية الصغيرة والمتوسّطة الحجم. وعلى نحو مماثل، فإنَّ المواجهة مع الشركات الأوروبية الأكثر قدرة على المنافسة تُهدِّد بخطر القضاء على جزء كامل من النسيج الاقتصادي الوطني (بما في ذلك الشركات العامّة) وقد تُخلّف عواقب وخيمة على العمالة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الاتّحاد الأوروبي إلى مواءمة المزايا التي حصل عليها في ما يتعلّق بحماية الملكية الفكرية مع تلك التي تمنحها بعض بلدان جنوب البحر المتوسّط (المغرب والأردن) إلى الولايات المتّحدة في شكل «شروط تريبس الإضافية» (تمديد حماية براءات الاختراع من 20 عامًا، كما يَرِد في الاتّفاق المتعلّق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية التابعة لمنظّمة التجارة العالمية، إلى 25 عامًا). يُفيد هذا الامتياز بشكل خاصّ شركات الأدوية الأوروبية (حصرية البيانات، وتعزيز تدابير حماية الملكية الفكرية، وتمديد مدّة حماية براءات الاختراع). وستؤدّي أيضًا هذه التدابير إلى تعزيز قوّة الشركات الأوروبية في السوق، وسيزيد ذلك من تكلفة الوصول إلى الأدوية ومن صعوبة إنتاج الأدوية العامّة، تمامًا كما حصل في الأردن بعد تنفيذ اتّفاق التجارة الحرّة مع الولايات المتّحدة[65].

أخيرًا، يسعى الاتّحاد الأوروبي إلى تعزيز وضع الشركات الأوروبية من خلال التفاوض على إدراج آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين وبلدان جنوب البحر المتوسّط في اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة. يجوز للمستثمر الأجنبي، بموجب هذه الآلية، مقاضاة هذه الدول أمام محكمة ذات اختصاص خاصّ (هيئة التحكيم) في حال عدم التقيّد ببنود مثل «المعاملة العادلة والمنصفة» أو «نزع الملكية بطريقة غير مباشرة». وبالإضافة إلى الحدّ من قدرة الدول على تنظيم الاستثمارات لتصبّ في المصلحة الوطنية، ستفرض هذه الآلية تكاليف باهظة على بلدان جنوب البحر المتوسّط في حال تقديم تعويضات غير عادلة لصالح المستثمرين.

6. الخلاصة والتوصيات.

1.6 الخلاصة

أظهرَ التحليل الذي أجريناه أنَّ سياسات التجارة والاستثمار التي ينتهجها الاتّحاد الأوروبي في إطار علاقاته مع بلدان جنوب البحر المتوسّط لم تفِ بوعودها في ما يتعلّق بالمساهمة في جعل منطقة البحر المتوسّط منطقة سلام وازدهار مشترك. لقد شهدنا في الواقع «تنميةً متدنّية وضيعة» تمثّلت بنموّ اقتصادي متواضع ترافقَ مع إضفاء الطابع غير الرسمي على قطاعات كبيرة من المجتمع، بعيدًا عن وعود تقارب مستويات المعيشة بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط.

وفي هذا الصدد، لا يبدو أنَّ الشراكة المتجدّدة التي اقترحها الاتّحاد الأوروبي على بلدان جنوب البحر المتوسّط هي استثناء من القاعدة. في الواقع، إنَّ جدول الأعمال هذا لمنطقة البحر الأبيض المتوسّط يحافظ على الخيارات النيوليبرالية نفسها (اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة، وإعطاء الأولوية إلى القطاع الخاصّ واستقرار الاقتصاد الكلّي). إنَّ استخدام مفاهيم جديدة مثل قدرة دول ومجتمعات جنوب البحر المتوسّط على الصمود يخفي رفض تكنوقراطية بروكسل للنظر في رهانات السلطة وعلاقات القوّة الدولية والداخلية التي تُعيق التطوُّر الحقيقي في بلدان جنوب البحر المتوسّط. ومن وجهة النظر هذه، تخدم بشكل أساسي «السياسة التجارية الجديدة» التي تُروِّج لها «الشراكة المتجدّدة» المصالحَ الاقتصادية والمالية لاحتكارات القلّة الأوروبية التي تسعى إلى تعزيز «سيطرتها الهيكلية» على اقتصادات جنوب البحر المتوسّط.

ومع ذلك، نظرًا لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) وأثرها على الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط، لا بدّ من اعتماد نهج جديد في العلاقات التعاونية بين هذين الكيانَيْن. سلّطنا في هذا الصدد الضوء على الاحتياجات الهائلة ببلدان جنوب البحر المتوسّط ومصلحة الاتّحاد الأوروبي في المساعدة على تلبيتها.

2.6 التوصيات

- المبادئ العامّة

- إعادة صياغة العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسّط وبناؤها على قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والبيئية والتضامن وليس على التجارة الحرّة والبحث المفرط عن الربح والمنافسة. وفي هذا السياق، يجب أن تقوم الشراكة على تعزيز الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها.

- الابتعاد عن النهج القائم على «قدرة الدول والمجتمعات على الصمود» لأنّه يستبعد أيّ طموح لتصميم وتنفيذ سياسات التحوُّل الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيّما تلك التي تدعو إلى تحويل العلاقات الاجتماعية والدولية.

- السياسة التجارية:

- مبدأ عام: تحويل التجارة المنظّمة إلى أداة وليس إلى هدف بحدّ ذاته.

- إعطاء الأولوية لبناء القدرات الإنتاجية المحلّية وليس للتجارة بمعنى أنَّ النسيج الإنتاجي الفعّال وحده يسمح بتعزيز الإدماج في الاقتصاد العالمي.

الاتّفاقات التجارية:

- وقف المفاوضات المتعلّقة باتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة بين بلدان جنوب البحر المتوسّط (المغرب وتونس) بسبب غياب رقابة المواطنين والديمقراطية بالإضافة إلى غياب النقاش العام حول المفاوضات الجارية.

- التقييم (اللاحق) التشاركي والشفّاف لأثر «الشراكة الأورو-متوسّطية» و«سياسة الجوار الأوروبية» على بلدان جنوب البحر المتوسّط، ولا سيّما من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسَيْن.

- دراسة التأثير المتوقّع لاتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة على حقوق الإنسان، بما في ذلك العواقب المتعلّقة بتقلّص الحيّز السياسي المتاح لبلدان جنوب البحر المتوسّط.

- رفض جميع القيود المفروضة على سياسات التنمية غير التقليدية التي أثبتت قدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدينامية. وفي هذا السياق، يجب على الاتّحاد الأوروبي تقديم الحيّز السياسي والمرونة الضروريَّيْن لبلدان جنوب البحر المتوسّط من أجل تنفيذ سياسات صناعية وتجارية واستثمارية فعّالة لضمان تطوير القدرات الإنتاجية المحلّية الموجّهة في المقام الأوّل نحو تلبية الاحتياجات الأساسية والسيادة الغذائية والتحوُّل البيئي والرقمي.

- استثناء الزراعة من مفاوضات اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة.

- مراجعة معاهدات الاستثمار الثنائية عند انتهاء صلاحيتها لإلغاء بند التحكيم بين المستثمرين والدول والامتيازات المفرطة الممنوحة للمستثمر ين .

- اعتماد خيارات الاقتصاد الكلّي التي من شأنها تعزيز التنمية (توافق بروكسل).

. التحوُّل البيئي والرقمي:

فصل التحوُّل البيئي عن زيادة النموّ الاقتصادي من خلال دعم النموّ النوعي (أي التركيز على الاحتياجات الأساسية وليس نموذج الإنتاج الاستهلاكي والمبدِّد للموارد الطبيعية والتنوّع البيولوجي).

- تقديم دعم كبير لمساعدة بلدان جنوب البحر المتوسّط على ضمان الاتّساق بين السياسات العامّة المختلفة وتنفيذها السليم.

- الانتقال من التركيز على مشاريع الطاقة المتجدّدة الكبيرة إلى اللامركزية والإنتاج اللامركزي للطاقة النظيفة، ويساعد ذلك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة على تسجيل أداء أفضل من حيث توفير فُرَص العمل ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على الوصول إلى المناطق النائية والمهمّشة. يجب أن يشمل هذا الدعم الحوافز وتقديم الخبرة وآليات التمويل المناسبة.

- إدماج نهج «النوع الاجتماعي» بطريقة شاملة في جميع السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التحوُّل البيئي.

التحوُّل الرقمي:

- توفير التمويل الملائم الذي يتناسب مع التحدّيات الرقمية القائمة.

- تقديم دعم خاصّ للتصنيع الرقمي في بلدان جنوب البحر المتوسّط.

مرض فيروس كورونا (كوفيد19-):

- الحرص على استفادة بلدان جنوب البحر المتوسّط من خطّة الانتعاش الأوروبية.

- إعطاء الأولوية لبناء نُظُم صحّية عامّة فعّالة (بنية تحتية للمستشفيات، وقدرات الفحص والتخزين، ومعدّات طبّية، وزيادة عدد موظّفي الرعاية الصحّية وتحفيزهم، وتدريبهم إلخ.)

- تعليق حماية براءات الاختراع المتعلّقة بلقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) ومشاركة مخزون الجرعات الزائدة مع بلدان جنوب البحر المتوسّط.

- الحرص على أن يعطي التعاون مع بلدان جنوب البحر المتوسّط الأولوية لتعميم الحماية الاجتماعية.

يجب أن يضمن الاتّحاد الأوروبي تخصيص جزء من المساعدة المقدّمة للمنظّمات غير الحكومية التي تعمل من أجل **تحقيق المساواة بين الجنسَيْن وحقوق المرأة**.

- المجتمع المدني:

دعم إنشاء مجتمع مدني ومستقلّ لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسَيْن في بلدان جنوب البحر المتوسّط.

إشراك منظّمات المجتمع المدني في بلدان جنوب البحر المتوسّط عن كثب في أيّ مبادرة للاتّحاد الأوروبي تتعلّق بالتعاون التجاري والاستثماري، ولا سيّما في ما يتعلّق باتّفاقات التجارة الثنائية.

الهوامش

1 خضرب، الشراكة الأورو-متوسّطية، منتدى البحوث الاقتصادية، 1995
2 المفوّضية الأوروبية، بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق. شراكة متجدّدة مع الجوار الجنوبي (خطّة جديدة لمنطقة المتوسّط، شباط/فبراير 2021).
3 بيان من الممثل السامي للسياسة الخارجية للاتّحاد، المرجع المذكور.
4 فنسان كوبان، 2005. التجارة الحرّة الأورو-متوسّطية: التقييم الأوّلي في المغرب وتونس (Libre-échange euro-méditerranéen : premier bilan au Maroc et en Tunisie)، الوكالة الفرنسية للتنمية، 2005.
5 بعثة الاتّحاد الأوروبي لدى المغرب، ما هو الوضع المتقدّم (Qu'Est-ce que le Statut Avancé)، مجلّة تري دونيون، العدد 198، نيسان/أبريل 2013
6 أوجييه ب، وتساكاس ك، ومقدّم، ومولي س، وفنتورا ج، القطاع الخاصّ في بلدان البحر المتوسّط، الاختلالات والفُرَص الرئيسية في ريادة الأعمال الاجتماعية (Le Secteur Privé dans les Pays Méditerranéens, principaux dysfonctionnements et opportunités de l'entrepreneuriat social)، المنتدى الأورو-متوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية ("فيميز")، تقرير عام 2019.
7 أوجييه ب. وآخرون، المرجع المذكور
8 عزّام م. وبلغيث م. «العمل غير المهيكل في البلدان العربية من خلال المؤشّرات والبيانات الإحصائية الدولية»، شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2016.
9 فرنسيسكا أونسورج وشو يو (محرّرتان). التأثير السلبي الطويل الأمد للطابع غير النظامي: التحدّيات والسياسات (The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies)، البنك الدولي، 2021.
10 تشانغ هـ. ج.، من الحمائية إلى التجارة الحرّة، تحوُّل انتهازي (Du protectionnisme au libre-échangisme, une conversion opportuniste)، لوموند دبلوماتيك، حزيران/يونيو 2003.
11 المرجع نفسه
12 لوران ك.، تعدُّد وظائف الزراعة (La multifonctionnalité de l'agriculture)، في ماري فرانسواز دوران، وباولو جوردانو، وألفريدو فالاداو، نحو اتّفاق بين أوروبا والسوق الجنوبية المشتركة (Vers un accord entre l'Europe et le Mercosur)، منشورات سيانس بو (2001)
13 السعدي م. س.، الإصلاحات النيوليبرالية وأرباب التجارة والأعمال وتحدّيات التنمية (Neoliberal Reforms, Business Groups and Development Challenges)، منتدى البحر المتوسّط للبحوث، مرسين، 2013.
14 مراجعة ميشاليه ش. أ.، إغراء الأمم (La séduction des nations)، إكونوميكا، 1999.
15 مارتن ي. (في التنمية على طول الحدود الجنوبية: النماذج الاقتصادية التي تقوم عليها الشراكة الأورو-متوسّطية وسياسة الجوار الأوروبية (Development Along the Southern Border: The Economic Models Underlying the Euro-Mediterranean Partnership and the European Neighborhood Policy)، جامعة كارلوس الثالث في مدريد، 2007
16 المفوّضية الأوروبية، «شراكة متجدّدة مع الجوار الجنوبي، خطّة جديدة لمنطقة المتوسّط»، بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي، شباط/فبراير 2021.
17 المفوّضية الأوروبية، المرجع نفسه
18 مُقتبس من جانفييه ك. وخواكيم بويو، تقرير المعلومات حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (Rapport d'information sur la révision de la politique européenne de voisinage)، الجمعية الوطنية الفرنسية، 2015
19 فيرونيك أنسي، ودوني بيش، وبونوا دافيرون، المرونة والتنمية: مُكمّل أم بديل أم مُخفّف؟ (Résilience et développement : complément, substitut ou palliatif ?)، حالة الرعي في منطقة الساحل (Le cas du pastoralisme au Sahel) «المجلّة الدولية للدراسات التنموية» (Revue internationale des études du développement)، 2017/3، العدد 231
20 (مايكا سوندارِي، التنمية الشاملة: تحوُّل نموذجي أم ملحق للنيوليبرالية؟ (Développement inclusif: changement de paradigme ou annexe au néolibéralisme?)، مجلّة بوسيبل، 2013).
22 مايكا سوندارِي، المرجع المذكور
23 سوندارِي م.، المرجع نفسه
24 مراجعة برنارغيتا، «توافق بروكسل»، آفاق جديدة للسياسات الأوروبية (Le «Consensus de Bruxelles», nouvel horizon des politiques européennes)، صحيفة لوموند، 2 حزيران/يونيو 2020
25 باسكال كانفان وبرنارغيتا وستيفان سيجورنيه، الاتّحاد الأوروبي يُحدِّد «توافق بروكسل» ويسلك مسارًا معاكسًا للأخطاء التي ارتُكبت في أزمة عام 2008 المالية (L'Union européenne définit un "consensus de Bruxelles" en prenant le contre-pied des erreurs commises lors de la crise financière de 2008)، تريبون، صحيفة لوموند 27/4/2021
26 ماكسيم كومب، تأمّلات في الرأسمالية الخضراء (Réflexions sur le capitalisme vert)، مجلّة «موفمان»، 2010/3 رقم 63.
27 سيرماك ف.، في مواجهة الثورات العربية، الأعمال الأوروبية المعتادة (Face aux révolutions arabes, le business as usual européen)، بوان سود، آذار/مارس 2013، وبلوت، إ. وكيتونين، م. (2021). أوراق الاعتماد البيئية لسياسة الاتّحاد الأوروبي التجارية - تحليل مقارن لاتّفاقات التجارة الحرّة التابعة للاتّحاد الأوروبي (Environmental credentials of EU trade policy – A comparative analysis of EU free trade agreements)، معهد السياسة البيئية الأوروبية، بروكسل ولندن
28 وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة، النوع الاجتماعي والبيئة، غير مؤرّخ
29 جوليا شقير فيزوسو، منسّقة، اتّفاق أخضر أورو-متوسّطي في عام 2021؟ نحو اقتصاد أخضر في جنوب البحر المتوسّط (2021 - a euro-mediterranean green deal? towards a green economy in the southern mediterranean)، لجنة الدراسات الأوروبية - المتوسّطية.
30 فرانسوا بوليه. مساعي التصنيع في الجنوب (Quêtes d'industrialisation au Sud)، مجلّة ألترناتيف سود، 26/2019-2.
31 البنك الدولي، 2020. تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، 2020

32 البنك الدولي، المرجع السابق
33 صندوق النقد الدولي، التوقّعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Perspectives régionales au Moyen Orient et Afrique du Nord)، نيسان/أبريل 2021
34 البنك الدولي، المرجع السابق
35 «صندوق النقد الدولي، التوقّعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» (Perspectives régionales du Moyen Orient et de l'Asie cen-trale)، تشرين الأوّل/أكتوبر 2020.
36 صندوق النقد الدولي، 2021. توقّعات إقليمية
37 (منظّمة العمل الدولية، مرصد منظّمة العمل الدولية: كوفيد19- وعالم العمل، الإصدار الرابع، 27 أيّار/مايو 2020)
38 المرجع نفسه
39 كارولين كرافت، وراجي أسعد، ومحمّد علي مرواني، العمّال المُستضعَفون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد عام من تفشّي الجائحة (Vulnerable workers in MENA a year into the pandemic)، بوّابة منتدى البحوث الاقتصادية، 8 حزيران/يونيو 2021.
40 على سبيل المثال، يُرجى مراجعة: السعدي م.س.، 2021، أثر أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) على سوق العمل المغاربي (L'impact de la crise du Covid-19 sur le marché du travail au Maghreb)، منتدى البدائل العربي، القاهرة، لم يصدر بعد
41 كارولين كرافت، وراجي أسعد، ومحمّد علي مرواني، المرجع المذكور
42 المندوبية السامية للتخطيط، 2020.
43 موجز سياساتي: كوفيد19- والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، تمّوز/يوليو 2020.
44 القروي ح.، استقرار المغرب العربي ضروري لأوروبا (La stabilité du Maghreb, un impératif pour l'Europe)، معهد مونتاني، أيّار/مايو 2021.
45 صندوق النقد الدولي، 2021
46 الإسكوا، الحيّز المالي المحدود يُعرِّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد19- للخطر، 2020. الموجز السياساتي رقم 13
47 منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاستجابة لأزمة كوفيد19- في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (réponse à la crise du covid-19 dans les pays de la région mena)، 2020.
48 القروي ح.، المرجع المذكور.
49 المفوّضية الأوروبية، 2021، استجابة الاتّحاد الأوروبي لجائحة فيروس كورونا في الجوار الجنوبي (EU response to the Coronavirus pandemic in the Southern Neighborhood).
50 صحيفة لوموند، 11 حزيران/يونيو 2021.
51 شاران بورو، القومية في التعامل مع اللقاحات والسوق لن ينهيا الجائحة - وحده التعاون الدولي سيضع حدًّا لها (Le nationalisme vaccinal et le marché ne viendront pas à bout de la pandémie – seule la coopération internationale y parviendra)، موقع إكوال تايمز، شباط/فبراير 2021.
52 الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين (AITEC). «غلوبال يوروب»: نقد لوثيقة سياسة المفوّضية الأوروبية بشأن القدرة التنافسية الخارجية للاتّحاد الأوروبي (une critique du document politique de la Commission européenne relatif à la compétitivité extérieure de l'UE)، الخميس 29 آذار/مارس 2007
53 الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين (AITEC)، المرجع نفسه.
54 المرجع السابق
55 بوهرارة ن.، المغرب - الاتّحاد الأوروبي: 2021-2027، استمرارية في القطيعة (Maroc- UE:2021-2027, la continuité dans la rupture)، موقع إيكو أكتو، 24/2/2021.
56 موقع lemonde.fr، 17/05/2020
57 موقع barralaman.tn، 02/01/2019
58 الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين (AITEC)، المرجع المذكور.
59 السعدي م.س.، الشراكة الاقتصادية بين الاتّحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسّط: تقييم نقدي (EU/Southern Mediterranean Countries'eco-nomic Partnership: a critical assessment)، الاتّحاد العربي للنقابات، عمان، 2015
60 بنجامين سلوين ودارا ليدن، فهم التنمية في عالم سلسلة القيمة العالمية: ميزة نسبية أم نظرية رأس المال الاحتكاري؟ (Understanding development in a Global Value Chain World: Comparative Advantage or Monopoly Capital Theory?)، 22/4/2021
61 تونس: ما هو اتّفاق التجارة الحرّة الشاملة والعميقة؟ (Tunisie: de quoi l'ALECA est-il le nom?) موقع سورفي، 20/5/2019.
62 المرجع نفسه.
63 مركز الجنوب، جعل مفهوم الحيّز السياسي عمليًا في إطار استعراض منتصف مدّة الأونكتاد التاسع (endre la notion d'espace politique opéra-tionnelle dans le cadre de l'examen à mi-parcours de la cnuced IX)، 2006
64 أليس هـ. أمسدن وأجيت سينغ، المنافسة الموجّهة والكفاءة الدينامية في آسيا: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان (Concurrence dirigée et efficac-ité dynamique en Asie : Japon, Corée du Sud, Taïwan)، مجلّة تيير موند، العدد 139، 1994
65 أوكسفام، لا فوائد بل مجرّد تكاليف: شروط تريبس الإضافية المتعلّقة بالملكية الفكرية المدرجة في اتّفاق التجارة الحرّة بين الولايات المتّحدة والأردن تؤثّر في إمكانية الوصول إلى الأدوية (Rien que des coûts, pas de bénéfices : Les règles ADPIC-plus sur la propriété intellectuelle inclues dans l'ALE USA-Jordanie influencent l'accès aux médicaments)، نيسان/أبريل 2007